الفصل الثالث

التعليم فى ليبيا فى العهد العثمانى
والظروف المحيطة به
من عام ١٥٥١م إلى عام ١٩١٠م

مقدمة :

يمثل هذا الفصل بداية التجسيد العملى لتبادل التأثير والتأثر بين التعليم من جهة وبين العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية من ناحية أخرى ، كما أنه بداية لظهور النظام التعليمى فى ليبيا كنظام متميز يعكس أوضاع هذا القطر وخصائصه.

وبما أن الأنظمة لا تظهر فجأة ولا تتطور من فراغ فإن الحديث فى هذا الفصل عن التعليم فى ليبيا فى العهد العثمانى يسبقه حديث مختصر عن التعليم قبل هذا العهد حتى يتضح التطور مما هو موجود إلى ما لم يكن موجوداً.

والحديث عن التعليم فى ليبيا فى العهد العثمانى فى هذا الفصل سيبدأ بالحديث عن الأحوال والظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية ثم عن تأثيرها فى طبيعة التعليم من حيث فلسفته وأهدافه ومناهجه وطرقه ثم من حيث تأثيره (التعليم) على هذه الجوانب من الحياة.

أولا : العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى أثرت فى تطور التعليم فى ليبيا فى العهد العثمانى

كما سبق أن قلنا ، يتأثر التعليم فى أى بلد بالأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة فيه ويؤثر فيها. ولهذا تعنى الدراسات التى تتناول الأنظمة التعليمية بالكشف عن الأوضاع المختلفة التى تكمن وراء هذه الأنظمة وتوجهها وذلك بغية فهمها والسيطرة عليها بشكل يخدم التعليم والمجتمع معاً.

لقد تعرضت ليبيا فى الفترة موضوع الدراسة لعدة تقلبات سياسية واقتصادية واجتماعية. فقد خضعت للإستعمار الأجنبى منذ عام ١٥٥١م إلى عام ١٩٥١م المتمثل فى خضوعها للعثمانيين ثم الإيطاليين فالإنتداب البريطانى والفرنسى ، ثم فترة الإستقلال من عام ١٩٥١م إلى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩م ، وما نتج عن ذلك من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة كان لها أثرها الكبير على قطاع التعليم.

فما هى أبرز الخصائص الجغرافية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية التى تميزت بها ليبيا أثناء خضوعها للحكم العثمانى ؟

١ - الأوضاع الجغرافية :

فى منتصف القرن السادس عشر الميلادى وبالتحديد سنة ١٥٥١م عندما خضعت ليبيا لحكم العثمانيين ، منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا تشغل ليبيا مساحة كبيرة من شمال أفريقيا ، حيث تمتد حدودها من ساحل البحر المتوسط شمالاً إلى حدود كل من النيجر وتشاد فى الجنوب ومن الحدود المصرية السودانية شرقاً إلى كل من تونس والجزائر غرباً ، «تقدر مساحة ليبيا بأكثر من مليون وسبعمائة وخمسين ألف كيلومتر مربع تحدها مجموعة من الحدود يبلغ مجموع أطوالها قرابة ستة آلاف وخمسمائة كيلومتر ، منها أربعة آلاف وستمائة حدود برية ، أما الباقى وقدره ألف وتسعمائة كيلومتر ، فهو طول الشريط الساحلى الممتد من بئر الرملة شرقاً عند الحدود المصرية ورأس جدير غرباً عند الحدود التونسية»(١) .

وإذا استثنينا الشريط الساحلى الخصب والذى تقوم به معظم النشاطات الزراعية معتمدة على الأمطار ، ويضم أهم المدن الرئيسية مثل طرابلس وبنغازى ومصراته ودرنه ، نجد أن معظم ليبيا صحراء تكاد تخلو من أى حياة إلا فى بعض الواحات المتناثرة التى تقوم حولها بعض المدن الصغيرة . هذا وتمتد الأراضى الصحراوية من الشريط الساحلى إلى حدودها مع كل من الجزائر والنيجر وتشاد ومصر والسودان . وتتميز ليبيا بمناخ حار مشبع بالرطوبة صيفاً ومعتدل قليل المطر شتاء حيث أن ليبيا تمتد بين خطى عرض ٤٥ – ١٨ و ٥٧ – ٣٢ شمالاً لذلك نجد أن القسم الأكبر منها يدخل فى المناخ الحار الذى يسود معظم القسم الشمالى من القارة الأفريقية ، ولا يستثنى من ذلك إلا الشريط الساحلى الممتد على طول البحر الأبيض المتوسط وبعض البقع الجبلية الواقعة شمال البلاد .

وبسبب موقع ليبيا الهام كهمزة وصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ، فقد

---

(١) الهادى مصطفى أبو لقمه وسعد القزيرى ، الجماهيرية دراسة فى الجغرافيا ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ١٩٩٥ ، ص ١٧ .

اشتهرت كطريق ومركز تجارى ممتاز منذ أقدم العصور ، ولهذا اشتد التنافس عليها منذ القدم وتكالبت عليها القوى الاستعمارية من فينقيين وأغريق وبطالمة ورومان وعثمانيين وإيطاليين .

٢- الظروف السياسية :

مهما قيل عن الأسباب التى أدت بالعثمانيين للمجئ لليبيا ، إلا أن هناك حقائق لا يمكن انكارها وهى التى دفعت العثمانيين للاستيلاء على ليبيا .

أول هذه الأسباب هو الصراع البحرى الذى كان يسود البحر الأبيض المتوسط فى القرن السادس عشر بين الدولة العثمانية من جانب والأسبان وفرسان مالطا من جانب أخر .

والسبب الثانى هو أنه بعد أن تم للعثمانيين الاستيلاء على مصر سنة ١٥١٧م من يد المماليك بالإضافة إلى بسط نفوذهم بصفة رسمية على الجزائر سنة ١٥١٨م ، ولكى تتكامل حلقة املاكهم التى أخذت تتسع فى الشمال الافريقى ، كان لابد لهم من الاستيلاء على ليبيا ، وبالفعل أرسل العثمانيون اسطولهم إلى ليبيا سنة ١٥٥١م ، وقد أستطاع هذا الاسطول الاستيلاء على طرابلس فى أغسطس من نفس العام .

دخلت ليبيا مرحلة جديدة من تاريخها فى ظل الحكم العثمانى الذى استمر فيها ثلاثمائة وستين عاماً بين ١٥٥١م و ١٩١١م . «وقد استطاع هذا الحكم أن يدافع عنها وعن بقية أجزاء الوطن العربى ضد الأستعمار الغربى لفترة طويلة من الزمن ، ولكنه من ناحية أخرى دفع بها بسبب سلبيته وعدم فاعليته إلى مزيد من الضعف وعدم القدرة على مواجهة القوى الغربية عندما خارت قوى العثمانيين» (١) .

لقد كانت الدولة العثمانية حريصة علي عدم اعطاء الولاة الفرصة للاستقلال بالولاية ولذلك لم تكن تسمح لأى منهم بالاستمرار فى الحكم مدة طويلة وأفضل دليل علي ذلك ما أورده الدكتور رأفت الشيخ «أن عدد من تولى ليبيا من الولاة فى الفترة الواقعة بين ١٥٥١ – ١٧١١م بلغ ثلاثة وأربعين والياً» (٢) .

(١) محمد انيس ، الدولة العثمانية والشرق العربى ، ١٥١٤ ـ ١٩١٤ ، مكتبة النشر للطابعة ، القاهرة ص ٤ .
(٢) رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

لقد كان هدف سلاطين الدولة العثمانية بالدرجة الأولى يتمثل فى ابقاء البلاد ولاية عثمانية ، وقد دفعتهم هذه السياسة إلى عدم اجراء أية تغيرات جذرية فى نظم البلاد الداخلية ولا فى حياة أهلها ، وذلك لعدم رغبتهم فى التدخل فى حياة الناس طالما أطمأنوا إلى بقائهم على الولاء للدولة العثمانية وقد استفادت البلاد من هذه السياسة حيث أن السكان حافظوا على مقومات قوميتهم المتمثل فى اللغة العربية والثقافة العربية ، حيث أن الاتراك طبقاً لهذه السياسة لم يحاولوا استبدال اللغة العربية والثقافة العربية باللغة التركية وثقافتها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن هذه السياسة قد اضرت بالبلاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فلم تكن للولاة العثمانيين سياسة واضحة فى استغلال الأراضى الزراعية وتشجيع الصناعة أو الاهتمام بالتجارة كما لم تكن لهم سياسة معينة فى نشر التعليم والعناية بالصحة ، ولم تكن سياسة العثمانيين هذه خاصة بليبيا فحسب بل هى سياسة عامة طبقوها على البلاد العربية التى خضعت لحكمهم .

تميز هذا العهد بالفوضى والاضطراب وفساد الإدارة وتسلط قوات الانكشارية «وهى قوات عسكرية» حيث بدأ قادة هذه القوات فى التدخل فى الأمور السياسية والإدارية للولاية ، وأصبحوا بالفعل يسيطرون على زمام الأمور فى البلاد حيث كانوا يولون على الولاية من يرغبون فى ولايته ثم يعزلونه متى يشاءون ، وبالإضافة إلى القوات الانكشارية كان هناك زعماء القبائل خاصة فى الدواخل حيث أن نفوذ الدولة العثمانية كان قاصرا على المدن الساحلية ، أما المناطق الداخلية فلم يستطع الولاة العثمانيون حكمها إلا عن طريق مشائخ القبائل فيها ، وكانت هذه القبائل ترفع راية العصيان بين الحين والآخر فى وجه الولاة .

ومما زاد الأمور سوءاً أن الحكومة العثمانية لم تكن تعطى الاهتمام الكافى لهذه الولاية وذلك بسبب بعدها عن مقر الخلافة أولاً وبسبب قلة مواردها المالية حيث انها لم تكن تدر أموالاً كثيرة على خزينة الدولة ثانياً .

لقد تفاقمت أمور البلاد الداخلية فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، وذلك نتيجة لسوء الحكم وقيام الثورات الشعبية فى مختلف انحاء الولاية والفتن بين جند الانكشارية الذين تخلوا عن وظيفتهم الرئيسية وهى الدفاع عن البلاد

والانغماس فى المشاكل الداخلية وعزل الولاة أو الثورة ضدهم والسلب والنهب من الأهالى .

«لقد ظلت البلاد تعانى طوال القرنين ١٦ ، ١٧ من الفوضى مالا يمكن وصفه فكانت مسرحاً لفتن الجند ومؤمرات الولاة ودسائس قناصل الدولة الأجنبية ، وكان الشعب يحاول أن يجد له مخرجاً من هذه الحالة السيئة ، تارة بالثورة وتارة باصطناع الخضوع حتى تتهيأ له الظروف» (١) .

لقد كانت الظروف مهيئة لظهور شخصية يمكنها أن تقضي علي هذه الفوضى التى كانت تعم البلاد ، وقد تمثلت هذه الشخصية فى أحمد القره مانلى وهو أحد قادة الجند حيث انتهز هذه الفرصة التى تمر بها البلاد واستولى على الحكم وفرض وجوده على السلطان العثمانى ، وأصبح الحكم له ولأسرته من بعده ، ودام هذا العهد مائة وأربعا وعشرون سنة انفردت فيها أسرة القره مانلى بحكم ليبيا .

لم يستطع القره مانليون الاحتفاظ بحكمهم أكثر من ذلك ، فبعد وفاة مؤسس هذه الأسرة عادت البلاد إلى حالتها الأولى من الفوضى والاضطراب ، ومما زاد الحالة السياسية والاقتصادية سوءاً هذا التناحر والقتال بين ابناء الاسرة الحاكمة ، فكثرت الحوادث الداخلية والفتن وامتنعت القبائل عن دفع الضرائب ورفعت راية العصيان فى وجه آخر حكام هذه الأسرة ، وعاد العثمانيون يحكمون ليبيا حكماً مباشراً عام ١٨٣٥م .

لقد استمرت ثورات الأهالى خلال هذه الفترة امتداداً لثورتهم فى العهدين السابقين ، كما استمر تدخل الدول الأوروبية فى شئون الولاية الذى بدأ فى العهد القره مانلى وازداد هذا التدخل قوة فى أواخر هذا العهد ، «لقد صرف العثمانيون كل وقتهم فى ليبيا فى محاولات مستمرة للقضاء على ثورات الليبيين تلك الثورات التى قامت فى معظم انحاء الوطن ، ونجحت هذه الثورات فى اجهاد سلطة الحكومة العثمانية فى ليبيا واضعافها» (٢) .

---

(١) حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضى والحاضر ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦ ص .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٩١ .

كانت أحوال ليبيا فى أواخر الحكم العثمانى سيئة جداً ، وهذا يعود لعدم وجود سياسة معينة واضحة وحكيمة بالإضافة إلى أن الاتراك كانوا ينظرون إلى ليبيا على أنها قاعدة عسكرية استراتيجية أكثر من أى شئ أخر خاصة بعد احتلال كل من الجزائر ومصر وتونس من قبل كل من فرنسا وبريطانيا ، ونتيجة لاهمال العثمانيين لهذه الولاية فأنها أصبحت فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عبارة عن منطقة نائية متخلفة اقتصادياً حيث كانت القوى الانتاجية فى ليبيا فى مطلع القرن العشرين على مستوى متدن من التطور ، فالعمل الرئيسى لغالبية السكان كان الرعى والزراعة البدائية وبعض الصناعات التقليدية .

ويورد «جون رايت» مثلاً على تدنى أحوال ليبيا فيقول «لم يوجد فى البلد طرق مرصوفة أو سكك حديد وكانت الصناعات التقليدية تتلاشى مع زوال تجارة الصحراء» (١) .

وهكذا نرى نتيجة لما لاقته ليبيا من إهمال من قبل الحكومة العثمانية ونتيجة لسوء الإدارة بالإضافة إلى ضعف الدولة العثمانية نفسها وعدم قدرتها على الدفاع عن ممتلكاتها ، أصبحت ليبيا مهيئة للوقوع فى براثن الاستعمار الإيطالى ، وقد تحقق ذلك بالفعل فى شهر أكتوبر من عام ١٩١١م وبذلك انتهى الحكم العثمانى لليبيا ليبدأ فصل آخر من فصول مأساة الشعب الليبى .

تأثر التعليم بالظروف السياسية :

كانت العوامل السياسية التى أثرت على تطور التعليم فى ليبيا من عام ١٥٥١م إلى عام ١٩١١م ، هى عدم استقرار الأوضاع السياسية فمن المسلم به أن التعليم لا يزدهر ولا يتطور إلا فى أوضاع سياسية آمنة مستقرة ، وفى نظرة شاملة للأوضاع السياسية فى ليبيا منذ أن حط العثمانيون أقدامهم على أرضها ، نجد أن الفوضى كانت تلف كل أجزائها فقد اتسم الوضع السياسى بعدم الإستقرار والفوضى وقيام الإضطرابات والفتن وفساد الإدارة وتسلط رجال الجيش وتدخلهم فى الأمور السياسية والإدارية للولاية ، ومن

---

(١) جون رايت ، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور ، تعريب عبد الحفيظ الميار وأحمد اليازدرى . دار الفرجانى طرابلس ١٩٧٢ ، ص ١١٥ .

الأمور التى ساعدت على عدم الإستقرار السياسى هو عدم استمرار الولاة من مناصبهم مدة معقولة من الزمن حتى يستطيعوا أن يحققوا بعض الإصلاحات ، وقد أضرت هذه السياسة بالبلاد فلم يكن للولاة العثمانيين الوقت الكافى لوضع سياسة واضحة فى مجال الزراعة والصناعة ونشر التعليم والعناية بالصحة. وأما فى المناطق الداخلية التى كانت الهيمنة العثمانية عليها ضعيفة نسبياً ، فإن الأوضاع فى هذه المناطق لم تعرف هى الأخرى الإستقرار بسبب تشاحن الزعامات المحلية والقبلية وصراعاتهم التى لم يكن لها نهاية ونتيجة لهذه الظروف أهمل التعليم ولم يتطور بالسرعة المطلوبة ، مع أن الليبيين قد طالبوا فى مناسبات متعددة الإهتمام بالتعليم والتوسع فى فتح المدارس ، إلا أن مطالبهم وتوصياتهم لم تؤخذ بعين الإعتبار ، وقد وصل التعليم إلى درجة أنه لم يعين مدير للتعليم فى الولاية إلا فى عام ١٨٨٩م أى بعد ثلاثمائة وثمانية وأربعين سنة من خضوع ليبيا لحكمهم.

وقد يعود سبب إهمال الحكام الأتراك للتعليم إلى أنهم فى غالبيتهم لم يكونوا رجال فكر وعلم ، فقد كانوا كما يقول عنهم الأستاذ «التليس» : «طبقة لا صلة لها بالعلم أصلا فهم فئة من المغامرين والتجار الممتازين الذين أدركوا بمهارتهم البحرية والعسكرية مكانة عالية من مراكز السلطة ، ولا يتوقع من هؤلاء الحكام وحالهم هذه أن يولوا الحركة العلمية اهتماماً خاصاً ، فكان شغلهم الشاغل تثبيت حكمهم وتدبير أو كشف دسائس منافسيهم على السلطة وملئ خزائنهم بالأموال»[1] .

ومن الطبيعى أن ينتج عن هذه الأوضاع تدهور نظام التعليم وتخلف مؤسساته إدارةً وتنظيماً ومناهج ، وكان الإهتمام بالتعليم قاصراً على أصحاب الإمتيازات من غير المسلمين ، حيث سمح لهم بإنشاء مدارس طائفية يتعلم فيها أبناء غير المسلمين ، ومدارس أجنبية يتعلم فيها الأجانب ، وكان هناك اهتمام بتعليم أبناء السلطة الحاكمة من الأتراك ، حيث كان تعليمهم مدنياً فى طفولتهم ثم عسكرياً بعد ذلك حيث كان التركيز على فنون الحرب والإقتتال ، أما أبناء عامة الشعب فكان عليهم أن يذهبوا إلى الكتاتيب حيث التعليم الدينى.

---

(١) خليفة محمد التليس ، حكاية مدينة ، الدار العربية للكتاب ، تونس ١٩٧١ ، ص ١٥٩.

٣- الظروف الإقتصادية :

«أن مقومات الحياة الإقتصادية فى أية دولة من دول العالم هى الزراعة والصناعة والتجارة. وتتلخص أحوال ليبيا الإقتصادية فى العهد العثمانى وما قبله فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة على النحو التالى»(١) :

أ- الـزراعـــــــــة :

كانت الزراعة قبل وأثناء العهد العثمانى فى ليبيا إلى الستينات من هذا القرن ، هى أهم قطاع فى الإقتصاد الليبى إلى جانب تربية الماشية ، حيث كان يعمل فى هذا القطاع أكثر من ٨٠٪ من سكان البلاد ، كما كانت المنتجات الزراعية تمثل أكبر جانب من الصادرات الليبية ، إلا أن الزراعة كانت تخضع لمدى توفر مياه الأمطار كل سنة حيث تخضع الأرض الليبية لمناخ حار ومتطرف ومتقلب بين البحر المتوسط والصحراء الكبرى» (٢) .

وعلى الرغم من أهمية الزراعة بالنسبة لليبيين إلا أن الأراضى الصالحة للزراعة أيام العثمانيين لم تشكل سوى نسبة ضئيلة ، من المساحة الكلية لليبيا ، ولكنها على الرغم من ذلك تعتبر مساحة مقبولة بالنسبة لعدد السكان ، وتتركز الزراعة فى المناطق التالية :

أ – سهل الجفارة : وهو يمتد من الحدود التونسية غرباً حتى مدينة الخمس شرقاً بطول ١٦٠كم وعرض يصل إلى ١٢٠كم ، وكان هذا الاقليم ومازال من أهم الأقاليم الزراعية فى ليبيا ، إذ يضم أكثر من ٦٠٪ من السكان ومن نشاطهم الزراعى والصناعى ، وهذا راجع إلى كمية الأمطار السنوية التى تسقط على هذا الاقليم .

ب- سهل سرت : وهو يمتد من مدينة الخمس غرباً وحتى الزويتينية شرقاً وهذا السهل غنى بالمياه الجوفية .

جـ- سهل بنغازى : ويمتاز هذا السهل بخصوبة أرضه كما توجد به عشرات الآبار التى تروى مياهها المحاصيل الزراعية .

---

(١) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية فى الفترة من ١٩٥١ – ١٩٧٥م دراسة تاريخية تحليلية ميدانية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية – جامعة الأزهر ١٩٧٦ .

(٢) أحمد الفنيش ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

د – سهل المرج : تقدر مساحته بـ ٢٥ ألف هكتار ، وأرضه من أخصب الأراضى الزراعية الليبية خاصة فى انتاج الحبوب .

بالإضافة إلى أودية فزان وواحات الكفرة وجالو وغرامس ومنطقة مرزق وغات .

كانت الزراعة تعتمد على مدى توفير مياه الأمطار كل سنة والتى كانت فى مجملها قليلة لا تتوزع على أشهر السنة توزيعاً منتظماً أو بصورة تناسب المزروعات فالبلاد تعتبر من المناطق القليلة المطر ، بما فى ذلك المناطق الساحلية . «أن المياه وتوفرها تمثل مشكلة كبرى ، وكان على الليبيين أن يعتمدوا على الأمطار لرى القسم الأعظم من الأراضى المزروعة ، ونظراً لعدم انتظام سقوط المطر كانت تمر بليبيا سنوات قحط بمعدل مرة كل سبع إلى عشر سنوات فتزيد فى المتاعب وتفرض على البعض الهجرة إلى المدينة أو خارج الولاية فى بعض الأحيان» (١) .

«الزراعة تدعو الناس إلى الاستقرار ، ولكن الظروف القاسية التى أحاطت بالزراعة فى ليبيا كانت تدفع بالكثير من السكان إلى الهجرة إلى مصر وتونس حيث الزراعة ومقوماتها أكثر وفرة وثباتاً على مدار السنة» (٢) .

بالإضافة إلى مشكلة المياه التى تعانى منها الزراعة فى ليبيا نجد أن هناك مشكلة أخرى تتمثل فى الملكية القبلية للأراضى الزراعية حيث نجد أن الأراضى الخصبة والمراعى الجيدة هى ملك مشاع لكل أفراد القبيلة التى يقع فى نطاقها هذه الأراضى مما أدى إلى أهمال الكثير من هذه الأراضى .

«كانت الأراضى مقسمة فى السابق ومنذ الفتح العربى بين القبائل الليبية وليس بين الأفراد ، وفق ما يعرف بنظام الأرض المشاع ، أى نظام الملكية الجماعية ، وبموجب هذا النظام كانت أراضى القبيلة تقسم إلى قطع يقوم شيخها واعيانها بتوزيع هذه الأراضى سنوياً على عائلات القبيلة أخذين بعين الاعتبار مجموعة من الضوابط ككبر أو صغر العائلة ، وتتداول العائلات عادة فيما بينها أراضى القبيلة كل سنة دون أن يكون

(1) Anthony. J.cachia, . Lbiya under the second otheman occupation, 1835-1911. Tripoli Goverment press. 1945.

(٢) رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

لعائلة معينة أرض معينة دائماً، [1] .

ونظام الأرض المشاع فى الوقت الذى يحقق نوعاً من المساواة أو العدل فى استغلال الأراضى بين عائلات القبيلة ، إلا أنه كان عاملاً فى عدم استقرار السكان ونشوء خصومات وخلافات حادة على الأرض خاصة بين القبائل المجاورة ، وإذا أضفنا إلى هذين العاملين عامل ثالث وهو عدم وجود تخطيط زراعى يحكم تنظيم الأرض الزراعية وعدم اهتمام الدولة العثمانية بهذا القطاع نجد أن كل هذه العوامل كانت تقف فى وجه نمو الانتاج الزراعى ، ومن ثم كانت دخل الناس ليس ثابتاً ولا متطوراً بل أن هذا الدخل كان مذبذباً وغير مستقر .

أهم المزروعات :

أهم المزروعات الحبوب «الشعير – القمح – الذرة» وقد احتلت زراعة الشعير فى العهد العثمانى القسم الأعظم ، بمعدل ثلاثة أرباع مجموع ما يزرعه الليبى من الحبوب ، ويلى الشعير القمح ، وفى مناطق فزان تزرع الذرة ، وتلى هذه الأنواع كميات متفاوتة من الحمص والعدس والفول والفاصوليا .

- **الأشجار المثمرة :**

وتتمثل هذه الأشجار فى الزيتون والحمضيات والنخيل والعنب وغيرها ، وكانت ليبيا غنية بأشجار الزيتون ولكن هذه الأشجار لم تلق الاهتمام الكافى أيام العهد العثمانى لدرجة أن انتقلت ليبيا من دولة مصدرة لزيت الزيتون إلى مستوردة له ، ومن الأشجار المثمرة الأخرى والتى كان لها أهمية كبيرة فى ليبيا «النخيل» حيث بلغ عدد المزروع منها ما يقرب من المليون نخله يستغل معظم انتاجها محلياً ويصدر جزء منه إلى الخارج .

أما الحمضيات فكانت تزرع فى كل من طرابلس والزاوية ومصراته ، وكان معظم ما تنتجه البلاد من برتقال وليمون يصدر إلى مالطا وتونس وبريطانيا والمانيا .

---

(١) تيسير بن موسى ، المجتمع العربى الليبى فى العهد العثمانى ، الدرار العربية للكتاب ، ١٩٨٨م ، ص ٢٠٨ .

جدول رقم (١)

يوضح انتاج القمح والشعير فى ولاية ليبيا فى الفترة من عام ١٨٩٨م إلى عام ١٩٠٢ (بالقنطار) [١]

السنة	أقليم برقة		اقليم طرابلس	
	قمح	شعير	قمح	شعير
١٨٩٨	٩,٤٧٠	٢٢,٨١٠	٥٤,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠
١٨٩٩	١٨,٧٠٠	٢٥,٠٨٠	٢٧,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
١٩٠٠	١٢,٥٠٠	١٨,٧٠٠	٤٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
١٩٠١	٢١,٣٤٣	٢٤,٩١٣	٢٣,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠
١٩٠٢	١٣,٥٩٢	٢٣,١١١	٢٤,٠٠٠	٣٧٠,٠٠٠
المجموع	٧٥,٦٠٥	١١٤,٤١٤	١٧٣,٠٠٠	١٥٨٥,٠٠٠

من خلال هذه الإحصائية تتضح لنا الحقائق التالية :

١- أن الشعير يزرع فى المقام الأول وهذا يرجع إلى أن أكثر من ٩٠ ٪ من الأهالى يعتمدون فى غذائهم على الشعير ولا يستخدم القمح إلا الأجانب وبعض الأهالى القاطنين بالمناطق الساحلية .

٢- يتراوح الانتاج خلال هذه السنوات بين القليل والمتوسط حيث تشير أحدى الوثائق إلى أن سنة ١٨٩٦م كانت سنة خصبة بلغ فيها محصول الحبوب فى أقليم طرابلس فقط ١٥ ألف طن من القمح وخمسين الف طن من الشعير .

وهكذا نجد أنه على الرغم من أن الزراعة كانت هى العماد الأساسى لحياة غالبية الليبيين إلا أنه كانت زراعة متخلفة تعتمد أساليب تقليدية وتعانى من أزمات ومشاكل مثل اعتمادها على مياه الأمطار وتذبذب هذه المياه وعدم أنتظامها - بالإضافة إلى اعتماد المزارع على الأدوات الزراعية القديمة وعدم اتباع الدورة الزراعية وانتشار الآفات الزراعية وجهل الفلاح الليبى بسبل مكافحة هذه الآفات .

---

(١) بُنى هذا الجدول من محمد ناجى ومحمد نورى ، طرابلس الغرب ، المطبعة الفنية الحديثة ١٩١٧م ص ٣٨ .

غير أن الذى كان يثقل كاهل الفلاح ، عمليات السلب التى يمارسها عليه موظفو الحكم العثمانى حيث كان ملزما بدفع ضريبة العشر على المنتجات الزراعية ، وضريبة (الوركو) وهى تفرض على كل ذكر بالغ ، وتؤخذ عن الجمال والغنم ، وعن أشجار النخيل وعن كل بئر فى أرض المزارع ، ناهيك عن الإتوات التى تفرض بين الحين والآخر على المزارع ، كأن تخوض الدولة حرباً خارجية فعلية أن يقدم العون والمساعدة لجيش السلطان . (نتيجة لهذا الوضع فقد تقوقع الفلاح الليبى فى العهد العثمانى داخل مجتمع صغير ، وانقطع عن العالم الخارجى ، وأخذت حياته طابعاً قدرياً اتكالياً ، كما باتت تطلعاته وطموحاته دائرية خاملة تسير من موسم إلى موسم ولم تعد تتحرك افاق مستقبلية جديدة)(١).

ب – الرعى :

وبجانب الزراعة التى كان يغلب عليها الطابع التقليدى والتى يعتمد انتاجها على مدى كمية الأمطار الساقطة من سنة إلى أخرى ، فنجد جزءاً كبيراً من السكان قد اهتم بتربية الحيوان والانتقال من الشمال إلى الجنوب تبعاً للظروف المناخية والنباتية ، هذا وقد كان دخل ليبيا من تصدير الماشية والأبقار فى السنوات الكثيرة المطر لا يستهان به ، وقد أورد «كاكيا» فى كتابة ليبيا تحت الحكم العثمانى «أن الولاية قد صدرت عام ١٩٠٦م نصف مليون رأس من الغنم ، كما أنها كانت تصدر ٧٠٠ رأس من البقر كل أسبوع إلى مالطا ، وبلغ مجموع ما صدرته إلى مصر فى ذلك العام ٣٤ ألف رأس من الغنم و ١٢٠ ألف رأس من البقر» (٢) .

وتتكون الثروة الحيوانية فى ليبيا بصفة خاصة من الغنم والماعز بالإضافة إلى قطعان من البقر والأبل .

فى الواقع لا توجد احصائية دقيقة للثروة الحيوانية يمكن الركون إليها ، وكل الإحصائيات الموجودة مبنية على التقديرات التقريبية التى يقدمها رؤساء العشائر والموظفون الأداريون فى الأقاليم ، وهذه التقديرات لا تمثل الواقع ، حيث عمد

(١) اتيسير بن موسى ، مرجع سابق ص ٩٣ .

(2) Anthony. J. Cachi, op. Cit., P.95.

المواطنون لاخفاء حيواناتهم أو تهريبها خارج الحدود وإعطاء بيانات غير صحيحة عما يملكون من الغنم والماعز وذلك تهربا من دفع الرسوم والضرائب على هذين النوعين من الماشية ، ومع ذلك فمن الممكن أن نستفيد بهذه التقديرات لتكوين صورة عامة عن النسب العددية للحيوانات الرئيسية وتوزيعها على أقاليم الولاية .

ونستنتج من الإحصائيات الرسمية أن الأغنام والماعز هى أكثر الحيوانات عدداً يليها الأبل والأبقار ، بالإضافة إلى ذلك يوجد فى ليبيا أعداد أصغر من حيوانات أخرى مثل الخيل والحمير والبغال .

جدول رقم (٢)

يبين عدد الحيوانات فى ليبيا حسب تقدير سنة ١٩٠٦م

الأقليم	الغنم	الماعز	البقر	الإبل	الخيل	الحمير
طرابلس	٤٧٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠	٣٥,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٣٤,٠٠٠
برقة	٦٥٠,٠٠٠	٧١,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٩,٠٠٠	٤٤,٠٠٠
المجموع	١,١٢٠,٠٠٠	٦٢١,٠٠٠	٧٧,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٧٨,٠٠٠

جـ- الصناعة :

«يضطر المرء حين يتصدي لدراسة النشاط الاقتصادى فى ليبيا أيام العهد العثمانى (زراعة – صناعة ... الخ) تجاوز قاعدة منهجية بأن دراسة أى نشاط بشرى فى مجتمع ما وفى عهد ما إنما يجب أن يقتصر على التطورات التى استحدثت على ذلك النشاط فى ذلك العهد ، وسبب هذا التجاوز أن العثمانيين الذين تولوا حكم البلاد منذ النصف الثانى من القرن السادس عشر وحتى السنوات الأولى من القرن العشرين ، لم يتركوا بصمات تذكر على النشاط الاقتصادى خلال تلك السنوات» [١] .

(١) تيسير بن موسى ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

حين وضع العثمانيون يدهم على البلاد وجدوا الليبيين يمارسون الصناعة بطرق وأساليب متوارثة يرجع تاريخ بعض انماطها إلى مئات السنين قبل الحكم التركى ، وقد ترك الأتراك أوضاع هذه النشاطات البشرية على حالها دون أن يحدثوا فيها أى نوع من التطوير .

وللانصاف نقول أنه فى أواخر حكمهم عرفت ليبيا عدداً من الولاة الأتراك الذين حاولوا بكل جهد اصلاح واقع الصناعة والزراعة والسير بها نحو الأفضل ولكن الاحتلال الإيطالى للبلاد لم يتح لهم الفرصة لاستكمال هذه المسيرة .

الصناعة فى ليبيا كانت صناعة يدوية تقليدية تورث من جيل إلى جيل دون أى تطوير ، شأنها فى ذلك شأن كل المنطقة العربية ، وهى فى الغالب صناعة فردية يقوم بها فرد أو عدة أفراد هم فى الأغلب من أولاد ونساء وأقارب صاحب الحرفة ، ولم تشهد البلاد مصانع كبيرة إلا فيما ندر .

كانت حياكة القطن والصوف والحرير فى مقدمة صناعات الولاية ، وهى تكون باستعمال الانوال الأفقية التى تستعمل بالأيدى والأرجل ، ولا تزال موجودة حتى يومنا هذا .

ويورد «كاكيا» (أن عدد الأنوال المستعملة فى طرابلس عام ١٩٠٩م ١٧٠٠ نولاً لنسيج القطن و ٣٥٠ لنسج الصوف و ١٥٠ نولاً لنسج الحرير) [١] .

كانت هذه الأنوال تنتج الجرود والأردية والعباءات (نوع من الملبوسات الوطنية) والبطاطين والسجاد والبسط واستخدمت فى ذلك أنواع عدة من المادة الخام أهمها الصوف والقطن والحرير الصناعى . وكان الانتاج يختلف بأختلاف نوعية المادة الخام المستعملة ونوعية السوق ، ففى المناطق الداخلية كان الانتاج يحتوى على أنواع رخيصة استعملت فيها خيوط الصوف المصنوعة محلياً ، إما المنسوجات الثمينة فكانت تعتمد على الخيوط الخفيفة المستوردة بالإضافة إلى خيوط الحرير ، وكان معظم الانتاج يستهلك محلياً ويصدر الباقى إلى تونس ، ومن أهم الصناعات الأخرى صناعة السجاد ،

(1) Anthony. J. cachi, op. Cit, P. 129.

وقد تخصصت مدينة مصراته فى هذه الصناعة وحصلت على شهرة كبيرة ليست فى ليبيا فقط بل وفى بعض الدول المجاورة وقد بلغ انتاجها من السجاد سنوياً حوالى ٧٠٠٠ سجادة كان أغلبها يصدر إلى مصر .

كانت صناعة الذهب والفضة من الصناعات المحلية الهامة تتمثل فى صناعة أدوات الزينة النسائية كالأساور والدبالج والخلاخيل ، وقد تركزت هذه الصناعة فى ايدى اليهود ، وتعتبر صناعة الجلود من الصناعات المتقدمة نوعاً ما ، وكانت منتشرة فى معظم المناطق الليبيه ، وكان قسم من الجلود الخام يستورد من الخارج وهو الذى يستعمل فى انتاج المصنوعات الجلدية الراقية الغالية الثمن . وكانت تقوم على هذه الجلود صناعات متعددة منها صناعة الأحذية والشنط وسروج الخيل وغيرها ، ومن الصناعات الأخرى التى حققت نشاطاً كبيراً بسبب توفر المادة الخام اللازمة لها هى صناعة الحصر التى كانت تصنع من نبات الحلفا المتوفرة بكثرة فى ليبيا .

وقد مهر السكان فى هذه الصناعة وأعتمد كثير منهم فى دخلهم على هذه الصناعة وكان المنتوج يسوق محلياً ويصدر إلى تونس ومصر .

كان صيد الأسفنج فى سواحل ليبيا ذا أهمية خاصة . «وقد بلغ محصول الأسفنج فى السنين الجيدة حوالى ٣٥ ألف ليره تركية» [١] . وكان الأسفنج المستخرج وخاصة من أقليم برقة من أحسن الأنواع فزاد الأقبال عليه فى الأسواق الأوروبية .

وقد اشتهرت مدينة غريان بصناعة الفخار وتشكيله حيث كان يوجد فى كل بيت فرن خاص بهذه الحرفة ينتج الأدوات الطفليه كالجرار وأدوات الطهى والآكل .

ومن أهم الصناعات الأخرى التى كانت موجودة فى ذلك الوقت صناعة الصابون وصناعة الخمور التى كانت تدر ربحاً كبيراً على الدولة نتيجة الضرائب التى كانت تفرض على المصانع والحانات .

والذى يمكن أن نقوله أن الصناعة فى ليبيا لم تكن تمثل جانباً هاماً فى الاقتصاد الليبى انذاك حيث أنها كانت صناعة تقليدية متأخرة لا تواكب عصرها وهذا راجع إلى

---

(١) عمر بن إسماعيل ، انهيار حكم الأسرة القره مانلية فى ليبيا ، مكتبة الفرجانى ، طرابلس ، ص ١٧٧ .

أسباب عدة من بينها :

١- بساطة الحياة وطرق معيشة السكان ، فغالبية السكان الليبيين كانوا يعتمدون فى حياتهم اليومية البسيطة على الزراعة والرعى.

٢- ضعف رأس المال وانعدام القوة المحركة للصناعة ، وذلك لفقر السكان وضعف الأجور وبالتالى عدم وجود القوة الشرائية التى تساعد على انماء الصناعة.

٣- عدم وجود الايدى العاملة الفنية وانعدام شبكة المواصلات.

٤- عدم اهتمام الولاة العثمانيين بتطوير الاقتصاد ، حيث كان همهم جمع الأموال عن طريق زيادة الصادرات والضرائب لتقوية جيوشهم.

٥- ضعف الدولة العثمانية صناعياً ، فتركيا وهى المسيطرة على ليبيا أتخذتها أوروبا فى ذلك الحين بأكملها سوقاً لترويج منتجاتها الصناعية.

د - التجارة :

نظراً لموقع ليبيا المتميز على البحر المتوسط وأتصالها بالسودان ووسط أفريقيا بالجنوب ، ونظراً لغنى هذه الدول بالمواد الخام ، وحاجة أوروبا لهذه المواد فقد أزدهرت فى ليبيا تجارة القوافل التى كانت تعبر ليبيا من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب ، وكانت التجارة عبر الصحراء تلعب دوراً كبيراً فى الحياة الأقتصادية للبلاد ، وقد أورد «بعيو» (من بين الخطوط الرئيسية الأربعة للتجارة عبر الصحراء كانت ثلاثة تمتد عبر التراب الليبى ، الأول خط طرابلس غدامس غات النيجر ، والثانى من ناحية الأهمية خط طرابلس مرزق بحيرت تشاد ، أما الخط الثالث فكان يمتد من بنغازى إلى جالو والكفرة عبر تسيتى إلى تشاد) [١] .

(لقد أزدهرت تجارة القوافل فى ليبيا ووصلت ذروتها فيما بين عامى ١٨٧٢م و ١٨٨٢م بلغت قيمة التجارة أكثر من ٤٠ ألف ليرة تركية) [٢] .

---

(١) مصطفى عبد الله بعيو ، دراسات فى التاريخ الليبى ، الدار العربية للكتاب . تونس ، ص ١٥٢ .

(٢) حسن سليمان محمود ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .

(ومن دلائل أزدهار تجارة القوافل أزدهار عدة مدن ليبية سواء فى الجنوب أو على طول الساحل ، فقد كانت مرزق فى الجنوب ، وكانت عاصمة لأقليم فزان من أهم محطات القوافل ومراكز تجارتها لأنها كانت ملتقى عدة طرق كما كانت غات القريبة من حدود ليبيا مع الجزائر فى الجنوب مركزاً هاماً أخر فى تجارة القوافل ، إما المركز الرئيسى لتجارة القوافل فكان مدينة طرابلس) (١) .

كانت القوافل تنقل البضائع الأوروبية إلى أفريقيا وهى تشمل القطن والحرير والزجاج والورق والسكر والشاى والعطور وغيرها ، وتنقل من أفريقيا إلى أوروبا تبر الذهب والعاج وريش النعام والجلود وغيرها .

لم يكتف الليبيون بأن يكونوا واسطة لنقل وتوزيع سلع الآخرين ، بل كانت منسوجاتهم ومصنوعاتهم المحلية تتصدر قوائم السلع التى تحملها قوافلهم عبر الصحراء أو على السفن عبر المتوسط ، ومن هذه السلع التى كانت تجد سوقاً خارجياً ممتازاً «الحلفا – الجلود – الصوف – المنسوجات الحريرية – بالإضافة إلى الحبوب والحمضيات والزيتون والحيوانات كالأغنام والإبل» وكانت ليبيا تصدر منسوجاتها ومصنوعاتها إلى كل من تركيا وتونس ومصر وانجلترا وفرنسا وإيطاليا ومالطا واليونان .

(وإذا تتبعنا حركة الصادرات والواردات خلال تلك الفترة نجد أنها انتعشت بين عامى ١٨٦٠ ، ١٨٨٠ حيث زادت الصادرات الليبية من ٦,٣٩٧,٠٠٠ ليرة إيطالية إلى ١٥,٧٠٠,٧٩٥ ليرة) (٢) .

ولم تلبث هذه التجارة أن أضمحلت فى أواخر القرن التاسع عشر ، فقد تحولت هذه التجارة إلى مناطق أخرى ، وشرح «بعيو» أسباب اضمحلال تجارة القوافل فى تلك الفترة حيث ذكر : (أن عوامل أضعاف تلك التجارة تمثلت فى إزدياد التغلغل الأوروبى فى الداخل والتحكم فى أسواق الانتاج ، وتحويل معظم هذا الانتاج إلى الأسواق الأوروبية عن طريق البحر بعد أن نجح الأوروبيون فى إقامة بعض المحطات التجارية على ساحل نيجيريا وغانا لتكون حلقة الصلة بين الأسواق الداخلية والسفن الأوروبية ،

---

(١) رأفت غنيمى الشيخ مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٢) صدقى أحمد الدجانى ، ليبيا قبل الأحتلال الأيطالى ، الدار الفنية الحديثة طرابلس ص ٢٦٧ .

فضلاً عن أن تجارة العبيد قد أخذت فى الأختفاء ، بالأضافة إلى أن ريش النعام الذى كان يستخدم بكثرة كوسيلة من وسائل الزينة وكانت باريس أكبر سوق له أخذ الناس يقلعون عن أستعماله ، كما حدث تطور فى وسائل الزينة الذهبية أدى إلى التخفيف من أشكالها فأثر فى أقبال الناس على شراء الذهب» (١) .

جدول رقم (٣) (٢)

يبين قيمة الواردات والصادرات الليبية خلال أربع سنوات من سنة ١٨٩٩م إلى سنة ١٩٠٢م (بالفرنك الفرنسى)

السنة	الواردات	الصادرات
١٨٩٩	٩,٦٢٠,٠٠٠	١٠,٢٧٥,٠٠٠
١٩٠٠	١٢,٤٧٠,٠٠٠	١٠,٤٥٠,٠٠٠
١٩٠١	٨,٨٧١,٠٠٠	٨,٢٩٢,٠٠٠
١٩٠٢	٨,٠٨٠,٠٠٠	٧,٤٣٦,٠٠٠
المجموع	٣٩,٠٤١,٠٠٠	٣٦,٤٥٤,٥٠٠

(١) مصطفى عبد الله بعيو ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

(٢) محمد ناجى ، تاريخ طرابلس الغرب ، الجامعة الليبية ، ص ٦٠ .

جدول رقم (٤)

بين أهم الدول التى تتعامل مع ليبيا عام ١٨٩٨م (بالفرنك الفرنسى) [١]

الـــــدول	قيمة الصادرات إليها	قيمة الواردات منها
بريطانيا	٣,٥٠٠,٠٠٠	٢,١٦٨,٠٠٠
فرنسا	٣,٠٦٧,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠
الولايات المتحدة	٨,٠٠٠,٠٠٠	–
تركيا	٥١٧,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠
النمسا	–	٥٥٠,٠٠٠
الجزائر وتونس	٥٢٢,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠
إيطاليا	٢٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠
دول أخرى	١,٣٥٠,٠٠٠	١,٤٢٢,٠٠٠

تأثر التعليم بالظروف الإقتصادية :

هذه هى ظروف ليبيا الإقتصادية إبان العهد العثمانى ، والسؤال الذى يبرز هنا ، هو كيف أن هذه الظروف قد أثرت فى تطور التعليم فى ليبيا؟

انطلاقاً مما قد أشرنا إليه من أن نظام التعليم فى أية دولة يتأثر بل ويرتبط بما يسود الدولة من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية ، فإن التعليم فى ليبيا قد تأثر بهذه الظروف تأثراً كبيراً. فإذا نظرنا إلي الظروف الإقتصادية لليبيا أثناء الحكم العثمانى ، فنجد أنها كانت ظروفاً صعبة فقد كانت البلاد فقيرة المصادر ، فالزراعة وهى المهنة الرئيسية التى كانت تستوعب نحو ٨٠٪ من السكان ، فهى فى الواقع كانت تعانى من مشاكل كثيرة ، أهمها ندرة مصادر المياه والملكية القبلية للأراضى الزراعية ، وبساطة الأدوات والمعدات المستعلمة فى الإنتاج ، ونتيجة لذلك لم تعد البلاد تنتج للأسواق الخارجية بل اقتصر انتاجها على قدر حاجات أهلها ، فوقف دولاب العمل وقلت موارد البلاد ، وكثيراً ما يشتد العوز فى البلاد وتهددها المجاعات والأمراض من حين لآخر نتيجة لعدم العناية بشئون الزراعة وهى المورد الوحيد لثروة البلاد.

---

(1) Anthony cachi, op. Cit, p 105.

أما القطاع الصناعى فقد كان بسيطاً هو الآخر ، فظروف البلاد لم تكن فى الواقع تشجع على قيام صناعة حيث أن الموارد المحلية للمواد الأولية كانت قليلة إذا لم تكن معدومة ، ومع ذلك فقد كانت هناك بعض الصناعات البسيطة التى قامت أساساً على المواد الزراعية لتلبية بعض الإحتياجات المحلية ، ومن بين هذه الصناعات تكرير زيت الزيتون ودبغ الجلود وصناعة النسيج والتبغ وغيرها من الصناعات التى لا تحتاج إلى رأس مال كبير أو لمهارات خاصة ولم تكن هذه الصناعات البسيطة فى جملتها تستوعب إلا نسبة ضئيلة من الأيدى العاملة نظراً لصغر حجمها من جهة وعدم انتشارها من جهة أخرى ، ومما زاد الأمور سوءاً حرمان ليبيا من ازدهار النشاط التجارى الذى كانت تنعم به فترة طويلة وذلك بعد نجاح الأوروبيين فى إقامة بعض المحطات التجارية على ساحل نيجيريا وغانا لتكونا حلقة الوصل بين أسواق الإنتاج والمدن الأوروبية. وقد انعكس كل هذا على التعليم وأوضاعه بصورة واضحة ، ففى هذه الأوضاع كان التعليم لمعظم أفراد الشعب هو تعليم الحياة حيث لم تكن ثمة حاجة إلى تعليم نظامى يعد الفرد لمهنة الزراعة أو حرفة من الحرف ، وإنما كان الفرد يتعلم الزراعة من سياق الحياة الجامدة المليئة بالإستبداد والمتناقضات. وقد كان لهذه الأوضاع الإقتصادية مغزاها التربوى ، فلم تفرض هذه الأوضاع على التعليم مطالب معينة تستلزم وجود مدارس مهنية بالمعنى النظامى ، وإنما اقتصر التعليم على الدراسات النظرية الجامدة البعيدة عن الحياة الإقتصادية ومطالبها.

لقد كان تطور التعليم إبان الحكم العثمانى بطيئاً وجامداً وسئ النتائج ، وهذا يعود إلى الظروف الإقتصادية السيئة ، فبالرغم من توفر المصادر الإقتصادية الغنية فى البلاد ووجود امكانيات ممتازة لتطويرها إلا أن البلاد قد عانت من سياسة سوء استغلال تلك المصادر ، كما كانت السياسة العثمانية المرسومة لليبيا وبقية الأقطار العربية تقضى بعدم الإستثمار فى القوى البشرية والتعليم ، ولهذا شهد التعليم نمواً كمياً بسيطاً لم يكن متناسبا مع الحاجات الحقيقية للبلاد ، ولم يكن ينظر إلى التعليم كعامل من عوامل التنمية الإقتصادية ولم تخطط الدولة للاستثمار فى تعليم المواطنين لتحقيق زيادة فى معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم الإنتاجية ، فلم يدرك الولاة المتعاقبون أن استثمار المصادر البشرية فى النشاط الإقتصادى يؤدى إلى زيادة ثروة البلاد ، وهذا هو أفضل أنواع الإستثمار للإنسان.

٤- الظروف الإجتماعية :

إن الظروف الإجتماعية ذات تأثير كبير على التعليم ، ومن هنا جاء الإهتمام بها فى هذا المقام باعتبار المجتمع هو الوعاء الذى تتفاعل فيه الأفكار والنظم ، «ونقطة البداية فى أى مجتمع مجموعة عددية من الأفراد ، وهم المادة الخام التى ينمو منها - تستمر فى وجودها وقتا كافياً ، يشبع خلالها الأفراد حاجتهم البيولوچية من تزاوج وتناسل ، ويصطبغون بالصبغة الإجتماعية نتيجة عوامل متداخلة متشابكة متكاملة من انتقال للأفكار ، وتكوين للأنظمة ، وتحويل بيئتهم الطبيعية إلى بيئة ثقافية تنتقل فيها الأشياء إلى أدوات وموضوعات وأنظمة ذات معان بالنسبة إليهم وإلى حياتهم الجماعية»(١) .

أ- البناء الإجتماعى :

استمر حكم العثمانيين لليبيا ٣٦٠ سنة ، والإحتلال الإيطالى لها استمر ٣٢ سنة. وعلى الرغم من طول هذه المدة فلم يؤثر أى منهما فى حياة الليبيين الإجتماعية ، وهذا راجع إلى متانة البناء الإجتماعى والثقافى والوجدانى للمجتمع الليبى الذى هو امتداد للمجتمع العربى الإسلامى. إذ أن البنية العربية الإسلامية مع كل ما أفرزته من عادات وسلوك وقيم والتى تميز بها العرب عن غيرهم من أمم الأرض كانت من القوة بحيث حفظت للعرب شخصيتهم القومية ، رغم شراسة أساليب السيطرة التى مارستها عليهم قوميات أجنبية متعددة ، كما نجح العرب فى إذابة العناصر الوافدة إليهم ولم يحدث العكس ، اللهم إلا فى بعض المظاهر الخارجية التى أخذها العرب من تلك الأقوام ، كأنماط من أنظمة الحكم السياسية ، وأنواع من اللباس والطعام وبعض المفردات من الكلمات والمصطلحات التى اقتبسوها من الفرس والروم والترك والأوروبيين. بالنسبة للأتراك فقد كان هناك منذ البداية حاجز عرقى وحضارى بين القوميتين ، فلم تتمكن وحدة الدين من التغلب على هذا الحاجز.

ويذكر من بين الفروقات التى كانت قائمة بين العربى والتركى ، أن العربى بنى على النزوع إلى الحرية والإفتخار بنسبة وقومه ، غير مستسيغ الخضوع للحاكم وتملقه

(١) محمد الهادى عفيفى ، التربية والتغير الثقافى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

مهما كان قوياً، وكان حين يعجز عن مقاومة استبداد حكم اجنبى يتقوقع على نفسه متجنباً قدر الإمكان تلك الهيمنة الأجنبية، وهذا التصرف وأن كان يسلخ العربى عن التطورات الحضارية فى العالم الخارجى، وقد عمل فعلاً على تخلفه وعدم مسايرته للركب الحضارى الانسانى، إلا أنه حفظ له هويته القومية المميزة، أما التركى فقد توارث عن أجداده القدماء الطاعة المطلقة لملكه وحاكمه تصل درجة التقديس، والعلاقة بين الرئيس والمرؤوس مهما كانت رتبة أو مكانة هذا الرئيس تبنى على الخضوع التام وكان من الصعب على العرب هضمها » (١) .

فالأتراك لم يتركوا فى ليبيا إلا بعض الألفاظ التى مازال يستعملها الشعب فى لهجته الدارجة، مع شكل من أشكال الزى يلبسه بعض الناس فى المدن والمأخوذ من الزى البلقانى القديم، وظل المجتمع العربى فى ليبيا محتفظاً بنقاء الشخصية العربية واخلاقياتها وعاداتها وقيمها، الأمر الذى حال دون ذوبانه فى تلك المجتمعات الغربية التى خضع لها وسيطرت على أرضه بدءاً من الأغريق والرومان وانتهاء بالايطاليين. كما يبرز من بين أسباب ضعف التأثير التركى فى المجتمع الليبى أن الأتراك قضوا معظم سنوات حكمهم لليبيا فى صراع مع السكان الليبيين الذين تعددت ثوراتهم وتمردهم على السلطة العثمانية، كما أن قبضة العثمانيين على المناطق الداخلية من الأراضى الليبيه كانت ضعيفة.

وقد أعتبر الموظفون الأتراك أنفسهم طبقة فوقية متعالية نظرت إلى المواطنيين الليبيين نظرة دنيا، مما زاد من الانفصال بين الليبيين وبينهم، كما أزداد المجتمع الليبى انغلاقاً وتقوقعاً.

ومن الملاحظ أن صلات الليبيين سكان المدن بالاتراك كانت أقوى منها فى القرى والريف، بل يمكن القول أنه لم يكن هناك أى اتصال بين سكان هذين القطاعين والأتراك إلا حين تخرج قوافل ملتزمى الضرائب والجند لتحصيل الضرائب والاتاوات منهم، بينما نرى أن سكان المدن صار بينهم وبين الآتراك نوع من الاتصال وتبادل المنافع، نتج عنه عمليات زواج عديدة بين الجند الاتراك والليبيات، وعرف نسلهم باسم القولوغلية.

(١) جميل هلال، دراسات فى الواقع الليبى، طرابلس مكتبة الفكر ١٩٦٢ ص ٤١ .

وما قيل عن العثمانيين ينطبق بصورة أكبر على الايطاليين، فلم يكن لهم تأثير يذكر على الحياة الاجتماعية لليبيين، وذلك بسب قصور مدة وجودهم بليبيا إذ لم تزد عن ٣٢ عاماً هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الايطاليين أمضوا أكثر من نصف هذه المدة فى حرب طاحنة مع الليبيين.

ب- علاقة السكان بالمحتل الاجنبى :

أولاً: سكان المدن : أن علاقة السكان المقيمين فى المدن كانت أوثق صلة بالمحتلين فأنخرط قسم منهم فى وظائف الدولة المتاحة كمدرسين وإداريين وغير ذلك من الوظائف التى لا تشكل خطورة على الهيمنة الأجنبية، بينما ظلت الوظائف الكبيرة الحساسة كقيادة الشرطة وإدارة الشئون السياسية والماليه بأيدى الأجانب، وقد شارك قسم ممن كانوا يسمون بأعيان المدينة فى بعض المجالس الاستشارية التى تساعد فى تسيير شئون البلاد. باستثناء هذه الوظائف والأعمال فقد ظلت غالبية السكان العرب الذين سكنوا المدن بعيدين عن إدارة البلاد، واتسمت حياتهم بنظام رتيب فيه شئ من الحركة والنشاط الاقتصادى، فقد زاولوا الصناعة والتجارة والصيد البحرى كما كان منهم المدرسون والأئمة والوعاظ فى المساجد والزوايا، وساد مجتمع المدن الطبقية الاجتماعية المتمايزة، وكان مصدر هذا التمايز الاجتماعى بين السكان العرب أما عن طريق الغنى وتضم هذه الطبقة أسر كبار التجار وأصحاب الحرف المرموقة، وأما عن طريق العلم حيث كانت هذه الطبقة تضم كبار العلماء والوعاظ والقضاء ورؤساء الطرق الدينية والصوفية، وتلى هذه الطبقات أسر صغار التجار والحرفيين، والجاليات غير العربية كاليهود والأجانب من جنسيات مختلفة.

ثانياً: سكان الريف : يختلف مجتمع الناس فى الريف عما هو عليه فى المدن، إذ تغلب على الحياة فيه الطابع الرتيب البسيط وتبرز مكانة الحياةالجماعية بين أفراده وكذلك قوة الروابط القرابية ، التى تمتد من الأسرة إلى العيلة فالقبيلة. والقرية فى ليبيا كانت تعيش حياة استقلالية شبه كاملة، وعلاقتها مع المدن كانت شبه محدودة وتسود مجتمعها أعراف وتقاليد خاصة. « والقرية فى ليبيا تدعى قبيلة، فهذه اللفظة تستعمل للدلالة على القرية بمجتمعها المستقر وعلى اسم مكان، كما

تطلق على المجموعات ذات الأصل الواحد المتنقلة المترحلة فى فيافى الصحراء والبادية »[1] .

«القرية فى اساسها انشأتها قبيلة من القبائل الرحل، قررت الاستقرار والعزوف عن حياة الترحل، فأمتهنت الزراعة وسكنت البيوت، فحافظت على تكوينها وتركيبها الاجتماعى، وعلى اعراف وتقاليد وعادات البادية، لذلك ترى أن ملكية الأراض ملكية جماعية مشاعة، فالأرض لم يكن يملكها فرد بعينه أو أسرة أو عيلة، بل كانت ملكية الأرض بمعنى التصرف والاستغلال ملكية جماعية، فللجميع الحق فى استغلالها والانتفاع بخيراتها. وكان شيخ القرية أو القبيلة ووجوهها يقومون بتوزيع الأرض سنوياً أو على فترات على عائلات القرية»[2] .

ويمتاز المجتمع الريفى فى ليبيا بتخالط أفراده، فهم أقارب بالدم والنسب أوالتجاور بالسكن أو الأرض، وهم جميعاً ينتسبون لنطاق القرية الواحدة، حتى ولوحدث تطور سياسى أو اقتصادى مهم لفرد من أفرادها، فالعلاقة بين الأفراد فى القرية ذات طابع أخلاقى، وليس مصلحى أو طبقى، ومن ذلك قلماً يلجأ أحد أفرادها إلى المحاكم لأستخلاص حق من اعتداء يقع عليه من فرد أو أسرة من القرية، فحين حدوث أى نزاع يتم حسمه داخل نطاق القرية، فيجتمع رجالتها فيبحثون هذا النزاع ويجدون حلاً له ويلزمون المعتدى بالكف عن اعتدائه أو التعويض، ويضطر الفرد فيها للإنصياع لما حكم عليه تحت الضغط الاجتماعى الذى يجابه به من جميع أهل القرية، وحين يمتنع عن تنفيذ ما قرره رجال القرية يجابه بمقاطعة جميع أفرادها، وتجنبهم مخالطته أو التعامل معه وهذه أقصى عقوبه تفرضها القرية على المخالفين من أفرادها .

وقيادة القرية كانت منوطة بشيخ القرية والذى كان يختار عادة من بين العائلات الكبيرة الميسورة ذات النفوذ القوى والعدد الأكبر من الأفراد، ويكون ملماً الماماً تاماً بشئون قبيلته وأفرادها، ولا يشترط فيه أن يكون متعلماً ، فقد كان معظم شيوخ القرى والقبائل أميين، وغالباً ما يكون هذا المنصب متوارثاً يرثه

(١) المرجع السابق ص ٤٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٥ .

الابن عن الأب بعد وفاته، أو يؤول إلى واحد من أسرة الشيخ السابق إذا لم يكن له أولاد أو أن أولاده صغار أو غير جديرين بتحمل أعباء مشيخة القرية.

وكان الشيخ هو حلقة الوصل بين المواطنين والحكومة حيث كان يكلف بجمع الضرائب من أفراد قبيلته وينفذ تعليمات وتوجيهات الحكومة، كما يقوم بالتعاون مع وجهاء قبيلته لفض النزاعات والخصومات.

ثالثاً: سكان البادية والصحراء : كان الليبيون الذين يعيشون فى البوادى والصحارى حتى منتصف الستينيات من هذا القرن، يشكلون النسبة العظمى من السكان، ويتوزعون على المناطق الممطرة على الساحل الشمالى من حدود تونس إلى مصر، وفى دواخل البلاد حول الواحات حتى أعماق الصحراء، وكغيرهم من القبائل العربية الرحل، ينتقلون من منطقة إلى أخرى ضمن حدود وأراضى جرى تقسيمها وتوزيعها عرفياً بين القبائل، فإذا تجاوزت قبيلة أرضها تتصدى لها القبيلة الأخرى وتحدث منازعات بينهما، والأرض المخصصة لكل قبيلة تكون ملكيتها مشاعة خاصة فيما يتعلق بملكية الآبار وأراضى المراعى، والأراضى التى تقوم بزراعتها بعليا بعض القبائل .

والحياة الرعوية المترحلة نجمت عن أوضاع جغرافية بيئيه معينة، وهى مرتبطة بما تجود به الطبيعة من ماء وكلأ. وكانت حياة هؤلاء بائسة حتى الستينات من هذا القرن وقت اكتشاف البترول فى ليبيا بسب محدودية مواردهم، خاصة أيام القحط والجفاف، وهناك قبائل يمكن أن نطلق عليها أنصاف رحل، إذ أنهم يجمعون إلى تربية الأغنام والأبل التى تقتضى تنقلهم بحثاً عن الكلأ والمرعى، الزراعة البعلية كزراعة الشعير والقمح فى المناطق الممطرة التى تحت سيادتهم، فيقومون بحراثة الأراضى ونثر حبوبها فى أواخر الخريف ويعودن إليها أوائل الصيف لحصدها والانتفاع بحبوبها .

وسكان البوادى والصحراء يكتفون ذاتياً فى كثير من حاجاتهم ، فهم يتغذون بما تنتجه حيواناتهم وأراضيهم، ويغزلون الصوف ووبر الجمال ليصنعوا منه خيامهم وبيوت الشعر وفراشهم وأغطيتهم، ويتحصلون على الحبوب إما من أراضيهم

التى زرعوها أو مقايضة مع أهل الريف، وهم يأنفون من العمل بالحرف اليدوية والنشاط الصناعى المدنى. « أرتبط أهل البادية بالخيمة ارتباطاً عاطفياً، فهم لا يطيقون السكن فى أماكن مسقوفة بالحجر والطين، كما أن الطوارق لا يتحملون بيتاً مهما كان له سقف » (١) .

«تلعب الروابط القرابية العصبيه دوراً مهماً فى القبيلة والأسرة فى المجتمع البدوى، كما هو الحال فى المجتمع الريفى، الأسرة المركبة الأبوية، ومن مجموعة من هذه الأسر تتكون اللحمة أو العشيرة، التى يتراوح حجمها حوالى مائة شخص، معظمها من الأقارب الذين يردون نسبهم إلى جد واحد مشترك قد يرجع إلى أربعة أجيال سابقة أو أكثر، تمتد فى خط الذكور، بينما يكون النسب الأموى بين قبائل الطوارق أهم من النسب الأبوى» (٢) .

«وبالنسبة للوحدة الاقتصادية فتتجلى فى الانتفاع العام بأرض القبيلة، فحق المرعى فيها هو للجميع وكذلك موارد المياه، أما الملكية الخاصة للعائلة التى تسكن خيمة واحدة أو عدة خيام، فتنحصر فى رؤوس الأغنام أو الإبل أو الماشية ووسائل النقل، أما الأرض فهى ملك لأفراد القبيلة كلها » (٣) . « والاعراف هى قوانين البادية التى يتوجب على الجميع احترامها وتنفيذها، وتشمل مسالك الحياة برمتها من مآكل وملبس ومشرب ومسكن، ونظم التناسب والتحالف والائتلاف، والزواج والطلاق والأرث والملكية، وأمور الضيافة والكرم والثأر والفضيحة وإلى ما هنالك من ممارسات وقيم ومسالك ومشارب» (٤) .

جـ- الأسرة الليبية :

لو نظرنا إلى الأسرة فى المجتمع الليبى نجدها لا تختلف عنها فى بقية المجتمعات الانسانية الأخرى، فهى وحدة اجتماعية تطورت عبر الزمن من وحدة اجتماعية كبيرة

(١) عبد القادر جامى، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى، ترجمة محمد الأسطى - طرابلس دار المصرانى ١٩٧٣ ص ١٧٣ .

(٢) حكمت أبو زيد ، ملامح الشخصيه البدويه، الحلقه ٢ مجلة الحكمة ١٩٧٧ - كلية التربية جامعة الفاتح ص ٣٦ .

(٣) فؤاد اسحاق، مفهوم السلطه لدى القبائل العربية، مجلة الفكر العربى العدد ٢٢ السنة الثالثة. سبتمبر ١٩٨١ ص ٨١,٨٠ .

(٤) المرجع السابق ص ٨٤ .

تسمى العائلة إلى وحدة اجتماعية صغيرة تسمى الأسرة. وبعبارة أخرى فالفرد الليبى برغم أنه ينتمى لأسرة صغيرة تتكون منه وزوجته وأولاده غير المتزوجين، إلا أنه ينتمى فى الوقت نفسه لعائلة كبيرة ممتده تضم الأخوة والأخوات وابناء العمومة وابناء الخال، وتستمر فى جانبى الأب والأم حتى تصل إلى تكوين القبيلة، ويشعر الفرد خاصة فى الريف بأن له حقوقاً وعليه واجبات فى إطار العائلة الممتدة أو حتى فى إطار القبيلة التى ينتمى إليها، بل وجد بأن هذا الشعور يدفع بالمواطن الليبى إلى التعصب والتحيز ليس فى سبيل عائلته الكبيرة فقط بل يصل إلى القبيلة والقرية والمدينة، وحتى لو سكنت الأسرة الصغيرة بعيداً عن أقاربها فى العائلة الكبيرة إلا أن شبكة الروابط الاجتماعية لا تزال متلاحمة بشكل كبير خاصة وأن وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة متوفرة والتى زادت من درجة الترابط الاجتماعى بين أفراد العائلة الكبيرة بل أن كثيراً من مظاهر هذا الترابط تبدو فى أن العديد من الأسر تسافر فى العطلات والأعياد لقضاء الاجازات مع أفراد العائلة الكبيرة.

ومن الملاحظ أن الأسرة الليبية كبيرة الحجم فى الدواخل والأرياف، حيث تضم الزوجين وأولادهم وزوجات الأولاد وأبنائهم. فى حين أنها فى المدينة تقتصر فى الغالب على الزوجين والأولاد فقط، وهذا راجع إلى الظروف الاجتماعية والمعيشية التى تحتم كثرة العدد، فى حين أنها فى المدينة تتطلب الفردية وقلة العدد بسبب كثرة التكاليف وإرتفاع مستوى المعيشة وتعقد الحياة .

يستحوذ الرجل فى الأسرة الليبية على السلطة كاملة، ولذلك فإن علاقته بزوجته وأفراد الأسرة الآخرين قائمة على الأمر والتنفيذ وليس على التفاهم والتعاون، وتتجلى هذه الظاهرة بكل قوة ووضوح فى الريف، ومن العلامات الدالة على ذلك أن أفراد الأسرة الذكور يكونون جماعة واحدة وقت الأكل والعمل والسهر، وأفراد الأسرة الأناث يكونون جماعة منفصلة أخرى، ومن الظواهر التى كانت موجودة ولو أنها بدأت تقل حدتها بدرجة كبيرة ظاهرة تعدد الزوجات والتى كانت إلى وقت قريب مشكلة بارزة من مشاكل الاسرة الليبية وخصوصاً فى المناطق الريفية والبدوية، وذلك لأن ظروف المعيشة ومتطلبات الحياة تستدعى كثرة النسل من أجل توفير اليد العاملة، ولكن بدأت هذه القضية تتلاشى شيئاً فشيئاً وخصوصاً منذ ظهور البترول الذى احتل القاعدة

الرئيسية فى اقتصاد البلاد بدلاً من الزراعة وجعل كثيراً من المناطق تنقلب من الزراعة إلى البترول والخدمات المتعلقة به، والعمل فى المدن نتيجة للرواج التجارى، فغير ذلك كثيراً من عادات الأسرة الليبية، وعدلت متطلبات الحياة الجديدة كثيراً من مفاهيمها ووجهات نظرها نحو النسل حيث أن الحياة فى المدينة وضواحيها فرضت على الأسرة أوضاعاً ومفاهيم جديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الأوضاع فى الريف والبدو.

د- المرأة ووضعها الاجتماعى :

كانت المرأة فى المجتمع الليبى تحتل مرتبة تقل عن المرتبة التى يحتلها الرجل، ورغم أن دورها كان كبيراً فى حركة حياة الرجل، كأم وزوجة وبنت ويد عاملة منتجة، إلا أن نظرة الرجل إليها كانت نظرة أنانية المنطلق، استبدادية متعالية، فقد أستقر فى عقل الرجل أن المرأة ناقصة العقل، سيئة التدبير، سريعة التقلب، ليست أهلاً للثقة، وأنها ما خلقت إلا لرعايته، وتأمين راحته واشباع شهواته، وهذه الافكار أفرزت مجموعة من العادات تقوم على تقييد حرية المرأة والتعالى والهيمنة والغيرة المفرطة عليها، ونظراً لكونها ملكاً ومتاعاً خاصاً للرجل فقد ربط شرفه وكرامته بتصرفاتها وسلوكها، وبما أنها ليست أهلاً للثقة فقد فرض عليها كثيراً من القيود التى تحد من حريتها وتنقلها وتفاعلها داخل الوسط الاجتماعى الذى تعيش فيه، ومع أن الدين الاسلامى أعطاها وضعاً اجتماعياً متميزاً ومنحها حقوقاً وفرض عليها واجبات رفعت من منزلتها الانسانية والاجتماعية إلا أن العهود السياسية المظلمة التى بليت بها البلاد وما نجم عنها من فوضى مست كل جوانب الحياة حتى الأسريه منها، خلقت ظروفاً ومناخاً الغى الرجل فيها كثيراً من تلك الحقوق واعفاها من عدد من الواجبات، بل اعتبر أن انزال مرتبة المرأة الاجتماعى هو من التمسك بالدين خاصة وأن تأثير رجال الدين كان كبيراً على البسطاء من الناس حيث كانوا يحثون على تقييد حرية المرآة والزامها الحجاب والتقوقع فى المنزل، بالإضافة إلى أن هناك عشرات من الحكايات الشعبية المتوارثة والمنتشره بين الناس التى تحذر من كيد النساء وتحث على عدم الثقة بهن، وأنهن أصل البلاء والشرور بالدنيا والآخرة. ولاشك أن جميع ذلك التراث كله كان له التأثير الكبير فى شحن نفس الرجل فى ليبيا بأفكار غير منطقيه عن المرأة أدى إلى وضع القيود عليها وحرمانها من ممارسة حقوقها وانزال مرتبتها، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى تخلف

المرأة وتخلف المجتمع، ويظهر هذا السلوك المتشدد للرجل تجاه المرأة فى الحياة الحضرية أكثر منه فى مجتمع الريف والبادية إذ أن المرأة الريفية والبدوية كانت تملك من الحرية خاصة حرية الاختلاط بالرجال فى الحقل أكثر مما تمتلكها المرأة فى المجتمع المدنى، وهذا يعود لحاجة الرجل الماسة لمساعدة المرأة فى أعمال الحرث والحصاد وغيرها من الأعمال، بينما ظلت المرأة فى المدينة مسجونة فى دارها لا تخرج منها إلا فى المناسبات المهمة جداً وهى متلحفة بردائها لا يظهر منها إلا جزء من عينها اليمنى لترى الطريق، كما كانت بعض العائلات القادرة تمنع نساءها من السير فى الشارع وكان تنقلها يتم فى عربات مغلقة، وهكذا فإن وظيفة المرأة فى المدن كانت تنحصر فى امتاع الرجل وانجاب الأطفال، وكان هناك حاجز بين حياة الرجل وحياة المرأة، فللرجل عالمه الخاص ، فهو بعد أن يمضى يومه فى العمل بعيداً عن بيته يعود مساءاً ليجد مائدته جاهزة فيأكل بمفرده وأحياناً مع ابنه الكبير ويقدم له أجود ما طهته الزوجة، ونادراً ما يبقى الرجل مع زوجته وأولاده إذ من المعتاد أن يقضى قسماً من الليل بصحبة أصدقائه، ولايتاح للمرأة محادثة زوجها فى شئون المنزل والأولاد إلا حين يأوى للفراش. أما المرأة فى الريف والبادية فالأعمال الملقاة على كاهلها كثيرة فأضافة إلى وظائف المرأة الحضرية فإن لها وظيفة اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية فهى تساعد زوجها فى الحقول فى المواسم الزراعية التى تتطلب أيدى عاملة كثيرة كأعمال الحصاد وقطف الزيتون والعناية بالحيوانات وحلبها وصناعة الزبد والسمن والجبن وغيرها من الأعمال .

وعلى الرغم من دور المرأة فى المجتمع إلا أن استقبال الأسرة لولادة البنت كان فاتراً وأحياناً رافضاً إذا كان والدها ليس لديه ذكور أو انها جاءت لتزيد عدد الأناث عن عدد الذكور، وقد يتصرف والدها أحياناً تصرفات غاضبة حمقاء كان يرفض رؤيتها ومعاقبة الأم بأهمالها أو التفكير بالزواج عليها وتطليقها، والأم تتألم كبقية أفراد الأسرة على انجاب البنت.

وأحب أن أشير إلى أن وضع المرأة الاجتماعى خاصة فى المدن قد أخذ فى منتصف الخمسينيات من هذا القرن فى التغير نحو الأفضل فقد أخذ الليبيون يتحمسون إلى تعليمها وإدخالها المدارس ويعكس ذلك تعدد مدارس البنات فى مدن طرابلس وبنغازى ومصراته ودرنه والخمس وغيرها.

٥- الأوضاع الثقافية :

يرتبط التاريخ الفكرى والثقافى لليبيا أرتباطاً وثيقاً بموقعها الجغرافى، فلقد كان للموقع الجغرافى الهام فى شمال أفريقيا بالإضافة إلى أنها حلقة وصل بين المشرق العربى والمغرب الغربى وسهولة المواصلات أثر كبير فى أن يلتقى فيها العديد من الأنماط والتيارات الوافدة، الأمر الذى ساعد المجتمع على تقبل فكرة التجديد والتطوير وبالتالى مسايرة الركب الثقافى المتطور، كما كان تأثر المجتمعات الأوروبية والعربية كبيراً وانبثقت عنه مظاهر ثقافية تركت بصمات واضحة فى حياة ليبيا.

هذه العوامل كلها تركت أبعد الأثر فى ثقافة المجتمع وجعل البلاد تتوزعها عدة تيارات ثقافية هى :

١- اتجاه الثقافة الاسلامية : ويعتبر من أهم الاتجاهات الثقافية التى سادت منذ الفتح الاسلامى العربى لليبيا، وهذا يعود إلى ما للدين من أهمية بالنسبة للسكان الذين يدينون بالدين الاسلامى وتسود بيئتهم الاجتماعية سمة محافظة موروثة، حيث كانت قيم الشعب الليبى وآداب سلوكه ومثله مستمدة من الدين الاسلامى وآداب اللغة العربية، فقد عرف عن الشعب الليبى تمسكه بدينه تمسكاً شديداً ولغته العربية وآدابها.

ولقد انتجت ليبيا فلاسفة دينيين وصوفيين منذ القدم منهم « عبد السلام الأسمر الفيتورى صاحب طريقة صوفية أخذت حظاً وافراً من الشهرة فى ليبيا وتونس وتعرف بأسم (السلاميه)، وله الكثير من المؤلفات والمواعظ والوصايا، وتوفى فى عام ١٥٧٣م »[١]. « ومحمد بن شعبان حيث أشتهر بالفقه وبأتساع معارفه وقوة حجته، وتولى قاضى قضاة طرابلس، وترك مجموعة من الفتاوى الفقهية والقضائية »[٢]. وغيرهم كثيرون من أمثال سعيد الشريف وعلى بن صادق وأحمد بن عبد الرحمن الانصارى ومصطفى الكاتب ومحمد بن محمد المدنى

---

(١) أحمد التائب (الانصارى الطرابلسى) المنهل العذب فى تاريخ طرابلس الغرب، طرابلس. مكتبه الفرمانى ص ١٩٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

وغيرهم، وقد جاء إلى ليبيا عدد من العلماء من المغرب العربى والمشرق العربى وعاشوا فيها ولو بعضاً من الوقت، ونقلوا إليها بعضاً من العلوم والمعارف التى كانت قد ظهرت فى المشرق والمغرب خاصة فى الأزهر بمصر والزيتونه بتونس.

هذا وقد قامت المساجد بدور كبير فى نشر الثقافة العربية الاسلامية والمحافظة عليها، حيث لم يكن المسجد دار عبادة فقط بل كان مدرسة شاملة تلقى فيه المحاضرات وتعقد فيه حلقات العلم والندوات العلميه بالإضافة إلى أن المسجد كان يحتوى على أماكن لإقامة الاساتذة والعلماء الوافدين من خارج ليبيا.

« كانت المخطوطات والكتب الموجودة بدور الكتب والمكتبات الملحقة بالمساجد من وسائل نشر الثقافة العربية الاسلامية، وقد ساهمت هذه الكتب والمخطوطات فى المحافظة على تراث الثقافة العربية الاسلامية وانتشار هذا التراث » [1] .

هذا ولقد لعبت الزوايا السنوسية دوراً كبيراً فى نشر الثقافة الاسلامية، حيث أخذت على عاتقها نشر مبادئ الدين الاسلامى والثقافة العربية والمحافظة عليها، وقد انتشرت هذه الزوايا بين القبائل الليبية، وكانت دور علم وحمى يلجأ إليها الفارون من ظلم الحكام وقسوتهم.

وعندما حاول الايطاليون القضاء على عروبة أهل البلاد وأنتمائهم الاسلامى وذلك بفرض اللغة الايطالية فى التعامل وفى المدارس ومن تم نشر الثقافة الايطالية استطاع الليبيون أن يقفوا فى وجه هذا الغزو بما يملكون من تراث ثقافى عربى اسلامى وأصالة عروبتهم.

٢- تيار الثقافة الأجنبية : يعتبر بداية القرن العشرين انفتاحاً واسعاً على معطيات الثقافة الأجنبية، ولقد أدى الاتصال بالأوروبيين والحضارة الغربية إلى تغيير فى الرأى ويقظه فى الفكر العربى الليبى.

٣- الاتجاه القومى : هو تيار الوطنية والقومية الذى حمل لواء مقاومة التدخل الأجنبى

---

(١) أحمد مختار عمر، النشاط الثقافى فى ليبيا من الفتح الاسلامى حتى بداية العصر التركى، الجامعة الليبية، كلية التربية طرابلس ص ١٢ .

وهدف إلى الرغبة فى طرده والدعوه للاستقلال فى ظل الوحدة العربية خاصة مع مصر، لقد كانت القومية العربية بالنسبة لهم دافعاً قوياً تشبع رغبتهم فى أن يكونا جزءاً لجسم واحد وليسوا منفصلين إلى وحدات صغيرة هذا التيار كان قائماً منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتمثل حينئذ فى الأدب والقصائد، وقد ازداد تيار القومية العربية بظهور الجامعة العربية كقوة متحكمة فى المنطقة العربية وتجلى فى حركة دافعة لمقاومة المحاولة الاستعمارية التى أريد بها القضاء على الكيان العربى وتجزئته فى ليبيا وذلك ببث الخلاف وزرع الشقاق بين أفراد الوطن الواحد وتمزيق جبهة الثقافة والفكر العربى، وقد كان لهذه الروح القومية الأثر الكبير فى إيجاد التماسك والوحدة بين السكان، إلا أن سلطات الإدارة البريطانية التى كانت مسيطرة على أمور البلاد فى ذلك الوقت فقد حاربت هذه الدعوة وعملت على اضطهاد أولئك الذين يناضلون من أجل قوميتهم. ورغم ذلك فقد أخذ الاتجاه القومى ينتشر ويمتد إلى كافة الاتجاهات، ولقد لعبت المناهج التعليمية المصرية فى ذلك الوقت دوراً واضحاً فى نشر الفكر القومى (هذه المناهج التى كانت تدرس فى المدارس الليبية هى نفس المناهج المصرية التى كانت تطبق فى المدارس المصرية).

٤- الحركة الفكرية والأدبية : لقد شهدت البلاد نهضة ثقافية حافلة بالتراث منذ منتصف الأربعينات من هذا القرن، ولكى نقف على هذه النهضة لابد من أن نذكر بعض الظواهر الثقافية التالية :-

أ - الأندية : كان لظهور الأندية فى ليبيا دور كبير فى النهضة الأدبية والفكرية والرياضية وإلى نشر الوعى القومى بين المواطنين وكانت النوادى التى تأسست أبان الإدارة البريطانية والتى كانت فى أساسها نوادى سياسية أو أحزابا سياسية بمثابة النافذة التى يطل عليها الشباب الليبى على الدنيا العربية بتياراتها الفكرية والسياسية، ولقد لعبت هذه النوادى دوراً هاماً ومتزايداً فى حاية المتعلمين الصغار وفى الحياة السياسية والثقافية. ولعل أهم هذه النوادى الذى تولى التوجيه ونصب منبراً واتخذ من كل مناسبة وسيلة لتشجيع الأدب والعلم هو نادى جمعية عمر المختار فى بنغازى، ودرنة، كما لا يمكن اغفال النوادى الأخرى فى مدنية طرابلس ودورها فى حفل الثقافة والأدب.

ب- الصحافة : يعود تاريخ الصحافة فى ليبيا إلى أكثر من مائة عام مضت ، فقد ظهرت صحيفة طرابلس الغرب - فى عام ١٨٦٠م مما يشهد للصحافة الليبية بأنها ذات جذور عميقة فى حياة المجتمع ، ويؤكد هذه الحقيقة ما يلى :

- كانت الصحافة تزدهر سريعاً فى الفترات التى يتمتع فيها الشعب بحريته كما حدث فى عام ١٩٠٨م عندما أعلن الدستور العثمانى الذى منح الولايات العثمانية قسطاً من الحرية ، فظهرت سبع صحف فى ليبيا أهمها: الترقى ، والعصر الجديد والكشاف والرقيب ، وكما حدث بعد إعلان الإستقلال عام ١٩٥١م عندما تعددت الصحف والمجلات.

- بالرغم من قلة ما كان يصدر من الصحف الليبية المتحررة فى عهد الإحتلال الإيطالى ، فإنها كانت تحسن التعبير عن غضب الشعب ، ويظهر ذلك فى صحف اللواء الطرابلسى والوطنى التى صدرت فى بنغازى عام ١٩٢٠م ، والبلاغ والتى كان المجاهدون يكتبونها بخط اليد ، وحتى فى بعض الصحف التى كان الإستعمار يشرف على إصدارها كان الصحفيون الليبيون يستخدمون الحيلة فى إيقاظ الشعور الوطنى.

- كانت الصحف تؤدى إلى جانب رسالتها الصحفية دور الأندية السياسية والأدبية والفنية إذ كان يجتمع فيها الشباب الوطنى لمناقشة القضايا السياسية وكذلك الشعراء والفنانون.

- ولا شك أن التلاقى بين رجال الفكر والفن والسياحة فى رحاب الصحافة كان يساعد على صقل الآراء والإتجاهات.

- وإذا كانت الصحافة قد قامت بدور لا يستهان به فى مجال الثقافة والفكر فى ليبيا ، فقد ظهر بعض الشعراء الذين أسهموا بدور لا بأس به فى التوعية السياسية والإجتماعية.

« أما حركة النشر فى ليبيا فكانت ضئيلة ولا تكاد تجد كتاباً واحداً طبع فى طرابلس حتى الستينات من هذا القرن ، وهناك عدة كتب طبعها مؤلفوها فى القاهرة وتونس ،

وقد وجدت بعض المطابع إلا أنها كانت بدائية ولم تكن بها الإمكانيات الكافية لمواجهة أى نشاط ثقافى ، فقد وجدت مطبعة بمدرسة الفنون والصنائع الإسلامية ، وعدة مطابع فى أيدى الأقلية اليهودية لطباعة الأوراق التجارية وما شابه ذلك »[1] .

تأثير التعليم بالظروف الإجتماعية :

لقد تأثر نظام التعليم بالأوضاع الإجتماعية القائمة ، فلقد كان المجتمع الليبى منذ القرن السادس عشر الميلادى وحتى الستينات من هذا القرن مجتمعاً بسيطاً فقيراً فى موارده الإقتصادية متخلفاً ، يتصف بالمحافظة والتقيد بالعادات والتقاليد ومقاومة التغير والتشكك بقيمة الأفكار والإبتكارات الجديدة واحترام الوضع الراهن. كما يتميز المجتمع الليبى بأنه مجتمع استبدادى ، ويدل على ذلك تكوين الأسرة وتنظيمها ومجموعة التقاليد التى تتحكم فى الفرد ، ومركز كل فرد فيها فالأب سلطة أبوية مطلقة ، والأبناء يرتبون فى المكانة حسب أعمارهم. وكانت الأسرة الليبية تعارض تعليم الإناث ولا تكترث بتعليم الذكور ، وتؤكد على أهمية المصالح الجماعية للعائلة بدلاً من التأكيد على أهمية المصالح الفردية. وكانت العائلة كذلك تنتظر الخضوع التام من أفرادها ، خاصة من جيل الشباب لرغبات العائلة كما يحددها شيخها وكبار رجالها ، كما كان بين أفراد العائلة تماسك قوى يستمر ويمتد إلى الأسر الصغيرة التى تتفرع من العائلة الكبيرة.

كان الرجال والنساء يشكلون مجتمعين منفصلين مختلفين ، وكانت المرأة تعتبر أدنى درجة من الرجل ، وكان المجتمع ينظر إلى تعليم المرأة وعملها خارج المنزل على أنه عمل غير شريف.

ونتيجة لهذه العادات فقد واجه تعليم البنت مشكلة كبيرة أعاقت تقدمه ، فعلى الرغم من الجهود التى بذلت فى هذا المجال فقد ظلت الفجوة بين مستوى تعليم الإناث وتعليم الذكور واسعة جداً.

---

(١) حسن سليمان محمود ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

ثانيا : تطور التعليم فى ليبيا فى العهد العثمانى (١٥٥١ - ١٩١١) :

عندما جاء العثمانيون إلى ليبيا فى القرن السادس عشر الميلادى ، لم يكن لهم أثر كبير فى قيام نهضة تعليمية ، بل يعتبر عصرهم من أردى العصور الإسلامية ، وقبل أن نتعرض لحالة التعليم فى ليبيا فى العهد العثمانى والجهود المتواضعة التى بذلوها للنهوض بالتعليم. سوف نمهد بنظرة سريعة لحالة التعليم فى ليبيا قبل العهد العثمانى وبالأخص أبان الفتح الإسلامى لليبيا.

التعليم فى ليبيا قبل العهد العثمانى :

إن ظهور الإسلام كان خطوة هامة فى تاريخ التعليم فى العالم الإسلامى ، فالإسلام جعل العرب يهتمون اهتماماً كبيراً بالتعليم ، والحضارة الإسلامية من أهم خصائصها أنها حضارة علمية تمجد العلم وتحث على طلبه.

لقد حث الدين الإسلامى على طلب العلم واستخدامه لخير البشرية ، ونلمس ذلك من أول آية قرآنية نزلت على النبى صلى الله عليه وسلم وهى :

﴿ اقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ﴾ (١) ، ثم أن هناك الكثير من الآيات القرآنية التى تشير إلى حرص الإسلام على التعليم والنهوض به وحث الناس على الإقبال عليه والرفع من شأن المتعلمين ومنها قوله تعالى :

﴿ يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات ﴾(٢) .

﴿ هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾(٣) .

﴿ وقل ربى زدنى علما ﴾(٤) .

كما نجد أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إهتم بالتربية والتعليم اهتماماً كبيراً

(١) سورة العلق ، الآيات ١ : ٥.
(٢) سورة المجادلة ، الآية رقم ١١.
(٣) سورة الزمر ، الآية رقم ٩ .
(٤) سورة طه ، الآية رقم ١١٤.

حيث كان يعتبر التعليم ركيزة من ركائز نشر الدين الإسلامى ، كما اهتم بالعلماء وبين منزلتهم فى كثير من الأحاديث النبوية الشريفة ، ومن قوله فى هذا الصدد :

« من سلك طريقاً يبتغى فيه علماً سهل له الله طريقاً إلى الجنة ، وأن العالم ليستغفر له من فى السماوات والأرض ، وأن العلماء ورثة الأنبياء وأن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما ، إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر »[١] .

وقد بلغ من حرصه صلى الله عليه وسلم على تعلم المسلمين القراءة والكتابة أنه قبل من أسرى قريش فى غزوة بدر أن يفدى الواحد منهم نفسه بتعليم عشرة من أولاد المسلمين القراءة والكتابة ، ولم يقتصر الرسول الكريم فى طلب العلم على تعليم القراءة والكتابة بل حث أصحابه على تعليم اللغات الأخرى غير العربية لدواعى الحاجة إليها وفى الحديث الشريف «أنه من تعلم لغةَ قوم أمنَ شرهم» .

وقد سار الخلفاء الراشدون على نهج الرسول صلى الله عليه وسلم فحرصوا على نشر الدين ، وتشجيع العلم ، ورفعوا من شأن العلماء وشجعوهم على نشر علومهم ومعارفهم فى البلاد التى فتحها المسلمون .

« ولما انتشر الإسلام واتسعت الأمصار تفرق المعلمون من الصحابة والتابعين فى البلاد والممالك الإسلامية وقاموا فيها بحركة تعليمية مباركة كان لها صبغة دينية وكونوا مدارس لهم وكان لهم تلاميذ ينقلون عنهم العلم »[٢] .

وهكذا قامت فى البلاد التى فتحها المسلمون ، ومنها ليبيا ، نهضة تعليمية جديدة كان القائمون بالتعليم فيها هم الصحابة والتابعون ، وقد اقتصرت الدراسة فى صدر الإسلام على العلوم الدينية وتضمنت تفسير القران الكريم ورواية الحديث واستنباط الأحكام الفقهية ، والفتاوى الشرعية .

وهكذا كان الغرض من التعليم فى تلك الحقبة غرضاً دينيا فقط وهو التقرب من الله تعالى وإحياء دينه ونشر دعوته ، ولم يكن التعليم فى ذلك الوقت مهنة أو صناعة عند

---

(١) صحيح البخارى ، المجلد الأول ، دار مطابع الشعب ، باب كتاب العلم ، ص ٢٦-٢٦ .

(٢) أحمد أمين ، فجر الإسلام ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، وطبعة الأغماد ، ص ١٨٠ .

العرب ، أى أن المعلمين لم يتخذوا التعليم حرفة يكسبون بها عيشهم بل كان العلم لغرض دينى فقط ، وكان تحقيق هذا الغرض يعتبر من الأهداف الكبيرة باعتبار أن الدين الإسلامى دين ودولة.

« لقد اتجه التعليم فى العصر العباسى اتجاها جديداً ، فقد تحول إلى صناعة لابتغاء الرزق. وأقبل عليه من كان فى حاجة إلى تحصيل الرزق أو ممن طمع فى الحصول على منصب »[1] .

لقد نشط التعليم فى العصر العباسى نشاطاً كبيراً ، ويعتبر هذا العصر العصر الذهبى فى تاريخ الترجمة والنقل عند العرب واستطاعوا أن يترجموا الكثير من كتب الفلسفة والرياضيات من السريانية واليونانية إلى العربية ، ومن الأمور التى ساعدت على نشر العلم والتعليم فى هذا العصر استعمال الورق ، فقد تقدمت حركة العلم وتدوينه فى العصر العباسى تقدماً كبيراً وذلك بفضل تقدم صناعة الورق الذى به كثرت الكتب والمكتبات وأصبحت مصدراً عظيماً للثقافة ، وكان أيضاً لامتداد رقعة الدولة العباسية ، ووفرة ثرواتها ورواج تجارتها أثر كبير فى خلق نهضة ثقافية لم يشهدها الشرق من قبل، وصارت بغداد قلعة للعلم ومقصداً للعلماء.

أما عن أمكنة التعليم خلال تلك الفترة ، فلم يكن للدولة الإسلامية مدارس يتعلم فيها صغار الطلاب ، وإنما كانوا يتعلمون فى كتاتيب يحفظون فيها القرآن ويتعلمون القراءة والكتابة والحساب ، وكانت الدراسة فيها أشبه بالدراسة فى المدارس الإبتدائية حالياً ، أما الدراسة المتخصصة فكان مقرها المسجد ، يجلس فيه الشيخ لتعليم القرآن والحديث والفقه، وفى المسجد نجد حلقات من الدروس مختلفة الألوان ، هذه حلقة فقه ، وبجانبها حلقة نحو ، وثالثة حلقة شريعة ، وهكذا. والمتعلم حر أن يذهب إلى أية حلقة ، وإلى أى شيخ ، فإذا أتم علم شيخ انتقل إلى علم آخر أو شيخ آخر. وسبب ذلك أن التعليم حر لا تنفق عليه الدولة من مالها وليس فى ميزانيتها شئ خاص بالتعليم ، وفى مقابل ذلك ليس للدولة أن تتدخل فى وضع منهج أو مراقبة معلم. فالطلبة والعلماء يتعلمون ويعلمون على حسابهم الخاص ، فقد يدفع الطالب أجراً للشيخ وقد يعلّم المعلم إبتغاء الثواب.

---

(١) جرجى زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامى ، دار الهلال ١٩٥٨م ، ص ١٦٢ .

أهم مراكز التعليم فى ليبيا فى العصر الإسلامى :

بدخول الإسلام لليبيا شهدت البلاد طلائع ثقافية جديدة – هى طلائع الثقافة العربية الإسلامية التى برزت وتأصلت بعد أن تفاعلت مع الثقافة المحلية وأدت فى النهاية إلى هذه الخلطة البشرية التى كونت ليبيا الحالية وثقافتها.

وكنتيجة طبيعية لهذا التطور الحضارى والثقافى وما تبعه من استقرار فى الأحوال الإقتصادية والإجتماعية التى صاحبت قيام الولايات الإسلامية نشأت الحاجة إلى التعليم ، فكانت الكتاتيب والمساجد هى الوحدات التعليمية الرئيسية ، وهى المؤسسات التربوية التى تعلم الناس أمور دينهم ومبادئ القراءة والكتابة فى تلك الفترة.

والكتّاب هو المكان المخصص لتعليم القراءة والكتابة ، ويبدو أن الكتاب قد ظهر بصورة مبكرة فى العالم الإسلامى وذلك لأن متطلبات الدعوة الجديدة كانت تستلزم نشر التعليم بما فيه التعليم الأولى فكان الإسلام يتطلب حفظ القرآن أو بعض آياته ليستطيع المسلم أداء الصلاة ، أى أن المسلمين اتخذوا الكتاتيب منذ عهد النبى صلى الله عليه وسلم مدرسة يحفظ فيها أبناؤهم القرآن الكريم ويتعلمون مبادئ القراءة والكتابة ويؤهلهم للتعلم فى المسجد فيما بعد.

وكان نوع التعليم الذى شهدته ليبيا فى تلك الفترة سواء أكان فى الكتاتيب أم فى المساجد على غرار التعليم فى مصر والحجاز وتونس وبقية أنحاء العالم الإسلامى ومناهجه وكتبه ومقرراته وفى طرائقه ووسائله. وكانت الكتاتيب تمثل المرحلة الأولى للتعليم والمساجد تمثل المرحلة الأعلى منه.

وقد كان الكتّاب فى أول أمره يتخذ مكانه فى المسجد فى زاوية من زواياه.

وكانت طريقة التدريس فيه تسير بجلوس المعلم مستنداً إلى سارية من سوارى المسجد ومن حوله الصبية فى شكل حلقة يعلمهم القرآن وكتابة الخط. كما وجدت كتاتيب من نوع آخر مستقلة تمام الإستقلال عن المساجد ، وفيه يتخذ المعلم حجرة من داره أو فى أى مكان آخر ، وقد يستأجر المعلم الكتّاب ويتخذه مكاناً للتعليم ، أما عن أثاث الكتّاب فقد كان غالباً يفرش بالحصير ، فكان الصبيان يجلسون متربعين حول

معلمهم ، وكانت أدوات الدراسة بالكتاب عبارة عن المصحف الكريم وعدة ألواح يكتب عليها الأطفال ، وقد كان يطلق لقب «معلم» على معلم الكتّاب تمييزاً له من غيره ، فقد كان للمعلمين رتب وألقاب مختلفة تختلف باختلاف نوع الدراسة التى يقومون بها.

كان الطفل يرسل إلى الكتّاب فى سن مبكرة تتراوح ما بين الخامسة والسابعة من عمره ، وأن مدة الدراسة فى الكتّاب كانت تستمر إلى وقت البلوغ أو بعده قليلاً ، « وقد جرت العادة على أن تحتفل الأسرة بيوم دخول الطفل إلى الكتّاب ، وكذلك يوم تخرجه، ومن إحدى صور الإحتفال بدخول الطفل إلى الكتّاب إلباس الطفل ملابس جديدة ويتزود بلوح خشبى ، ويصحبه والده إلى الكتّاب ، ومعهما شئ من الخبز أو التمر أو فطيرة هدية للشيخ ولأطفال الكتّاب ، ويقوم الأب بتسليم طفله إلى الشيخ الذى يتناول يد الطفل اليمنى ويكتب عليها شيئاً من القرآن الكريم ، ثم يطلب منه لحس ما كتبه على راحته ، وبعدها يقدم الشيخ الطفل إلى زملائه معلنا اسمه واسم أبيه وأسرته ، ويقرأ الجميع سورة الفاتحة ، ثم يقوم والد الطفل بتوزيع ما جلبه من طعام على الجميع »[1] .

« وأما الإحتفال بتخريج الطفل فى الكتاب ، بعد أن يكون قد ختم القرآن الكريم وأجاد القراءة والكتابة ، فإن مراسم هذا الإحتفال تتناسب مع سعة أو ضيق الحالة المادية لأسرة الطفل فقد تدبر عدداً من الإبل أو الخراف وتنصب الموائد السخية وتقام الأفراح ، إذا كان الوالد من الأغنياء فى المنطقة أو القبيلة ، وقد يقتصر الحفل على الأهل والأقارب والأصدقاء إذا كانت الأسرة رقيقة الحال ضعيفة الموارد ، وفى العموم فإن هذا اليوم يعتبر يوماً مشهوداً بالنسبة للطفل وأسرته خاصة إذا كان هذا الطفل الأول أو الوحيد فى الأسرة ، كما اعتاد بعض الآباء إقامة احتفال صغير كلما أنهى ولدهم ربع القرآن الكريم »[2] .

ينحصر التعليم فى الكتاب بالمواد الأساسية التى تشمل تحفيظ القرآن الكريم بدءاً بالسور القصار ، وكذلك تعليم الطفل مبادئ القراءة والكتابة والنحو والحساب ، ويعتمد تعليم هذه المواد على أسلوب التلقين ، فالطفل يحفظ عن ظهر قلب ما يملى عليه عن طريق التكرار ، ويتولى الشيخ توجيه الطفل وتلقينه الدرس للمرة الأولى والثانية ، ثم

(١) بشير يوشع ، وثائق تاريخية اجتماعية ، طرابلس مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى ، ١٩٨٢ ، ص ٣٩.
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٤٢.

يعهد به إلى زملائه من الذين سبقوه ، بحيث يتولون تكرار ما لقنه الشيخ للطفل ، وعندما يتأكد الشيخ أن الطفل حفظ الدرس ينتقل إلى الدرس الآخر ، وهكذا ...

وبالنسبة للكتابة فإن الشيخ يبدأ فى تعليمها للطفل بعد أن يقطع أشواطاً فى تعليم القراءة ، وفى نفس الوقت تخصص حصص لمادة الحساب فيحفظ الطفل الأرقام قراءة وكتابة ثم يدرب على العمليات الأربع الجمع والطرح والضرب والقسمة.

واليوم الدراسى يبدأ من الصباح الباكر حتى الظهر ، حيث يمنح التلاميذ وقتاً لتناول الغذاء والراحة ثم يعودون للدراسة حتى آذان العصر ، وتستمر الدراسة كل أيام الأسبوع بهذا الشكل عدا يوم الخميس تكون الدراسة فيه حتى الظهر فقط ، ويوم الجمعة العطلة الاسبوعية.

ومرتبات المعلمين تتكون من المنح والهدايا التى يقدمها التلاميذ فى كل يوم خميس، وفى القرى تشكل العطايا العينية من قمح وشعير وبيض وغيره ، معظم مرتبات العاملين ، أما النقود فكانت تمنح فى الأعياد والمناسبات الدينية من الأسر الميسورة الحال.

لقد كان التعليم فى الكتّاب يهدف إلى تحقيق غرضين أساسيين هما :

الأول : غرض علمى والثانى : غرض خلقى.

فالغرض العلمى يتمثل فى معرفة الدين علماً وعملاً وهذا يتطلب من الطفل أن يحفظ القرآن الكريم ومعرفة القراءة والكتابة ، كذلك كان الغرض العلمى يهدف إلى تزويد الطفل بعلوم أخرى كالحساب والنحو واللغة.

وقد ساهم هذا المنهج فى إعداد الصبى للمرحلة التالية للتعليم وهى مرحلة التعليم بالجامع أو المسجد أو للحياة العملية إن كان الطالب يود الإتجاه إلى مجال العمل ، فهذه المواد ضرورية فى كلتا الناحيتين.

لقد ساهم هذا النوع من التعليم فى تلقين الطفل كتاب الله وتعليمه أصول الدين وتعويده الصلاة والصوم ونشر الفضيلة بين التلاميذ.

وفيما يتعلق بالغرض الثانى للتعليم فى الكتاب وهو الغرض الخلقى ، فقد اهتم المعلمون بضرورة تمسك الطفل بآداب الفضيلة والتمسك بكل ما حث عليه القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة من قيم خلقية.

المسجد :

« كانت المساجد فى ليبيا تمثل المرحلة الثانية أو العليا للتعليم ، ينتقل إليها الطالب بعد التخرج من الكتاب ، وهذا الإنتقال يتم فى سهولة ويمر دون امتحان لقياس المستوى، وكان الطالب يمكث فى مدرسة المسجد ما شاء الله له أن يمكث ، إذ لم تكن هناك امتحانات للنقل أو التخرج وقد كان الطالب ينتقل من حلقة إلى أخرى ومن شيخ إلى آخر فى حرية كاملة ليختار من المواد الدراسية ما يلائم ميوله وقدراته ، ولم تكن ثمة مدة معينة تنتهى فيها الدراسة ، بل أن الشيخ عندما يأنس من تلميذه الكفاءة يجيزه أو تعطى له إجازة تدل على أهليته للتدريس ويعرف بها بين الناس أنه صار من أهل العلم »[1] .

ولا تختلف طرق التدريس فى ليبيا ومؤسساتها التربوية عن طرق التدريس فى مؤسسات التربية الإسلامية المنتشرة فى أنحاء العالم الإسلامى وخاصة الأزهر لأن معظم المعلمين من خريجى الأزهر حيث كانت طريقة الإملاء والمناقشة والقراءة والشرح هى الطريقة السائدة.

وبالرغم من أن التعليم لم يكن خاضعاً لإشراف جهة رسمية تضع له الخطة والمنهج فى ليبيا إلا أنه لم يكن يخرج عما كان مألوفاً فى أنحاء العالم الإسلامى ، والإختلاف كان فى بعض التخصصات الفقهية إذ أن الليبيين كانوا يدرسون الفقه المالكى تبعاً لمذهبهم ، ومواد الدراسة كانت علوم الفقه وعلوم القرآن وعلوم الحديث والتفسير وعلوم اللغة.

لقد استطاعت الكتاتيب والمساجد أن تلبى أهم حاجات المجتمع التقليدى فى تلك الفترة ، إذ أن الناس كانوا يعيشون حياة بسيطة اقتصادياً واجتماعياً ولم يكونوا فى حاجة

---

(١) عبد اللطيف البرغوثى ، تاريخ ليبيا الإسلامي من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر العثماني ، جامعة قاريونس، بنغازى ١٩٧٨ ، ص ٣٠٥.

لأكثر من معلومات أولية فى القراءة والكتابة ، وحتى عند تطور المجتمع استطاعت تلك المؤسسات عن طريق أبنائها الذين تلقوا تعليمهم فى الأزهر والقيروان والحجاز أن تفى بحاجات المجتمع المتطور نسبياً.

ومن حلقات الدروس فى المساجد تخرج رجال ساهموا فى نشر العقيدة الإسلامية ، وشاركوا فى بناء ليبيا ، وكان لهم دور فى نهضتها الثقافية والإجتماعية والسياسية ، ومن أكثر تلك المدارس شهرة فى ليبيا معهد عبد السلام الأسمر الفيتورى فى مدينة زليتين ، ومحمد بن على الخروبى الذى اتخذ من مسجد قرقارش بطرابلس مكاناً ليلقى فيه دروسه ، بالإضافة إلى سعيد الشريف وعلى بن عبد الصادق وغيرهم.

تلك كانت نشأة التعليم فى ليبيا وتلك كانت مؤسساته منذ الفتح الإسلامى حتى قدوم الأتراك.

وهكذا نجد أنه فى هذه الفترة المبكرة من الدولة الإسلامية كان هناك اهتمامٌ بتعليم المسلمين القراءة والكتابة ، وقد كان الهدف الأول من هذه هو بطبيعة الحال تفهم تعاليم الدين الإسلامى والقيام بشعائره والقدرة على قراءة القرآن وتفهم معانيه. ولم تفرق هذه الدعوة إلى العلم بين رجل وامرأة بل سوتا بينهما فى حق العلم. بل تعدت ذلك من اعتبار التعليم حقا إلى واجب يتحتم على المسلم والمسلمة أن يقوما به.

إذن كان الغرض من التعليم فى تلك الحقبة غرضاً دينياً فقط وهو يتمثل فى التقرب من الله تعالى واحياء دينه ونشر العقيدة الإسلامية. ولذلك لم يكن التعليم فى ذلك الوقت مهنة أو حرفة عند العرب وبالتالى لم يتخذ المعلمون من التعليم حرفة يكسبون بها عيشهم بل كان العلم لغرض دينى.

إلا أن هذا لم يستمر طويلاً حيث نجد فى العصر العباسى أن التعليم اتخذ منحنى جديداً إذ تحول إلى صناعة أو مهنة وأصبح المعلمون يسترزقون من ورائه. وقد تميز التعليم فى العهد الإسلامى بأنه تعليم حر لا تنفق عليه الدولة ولا يستقطع من ميزانيتها شئ خاص بالتعليم ، ولم تكن الدولة تتدخل فى شؤون التعليم كوضع المناهج أو مراقبة التعليم والإشراف عليه ، بل كان التعليم من اختصاص المعلمين والمتعلمين فقد يدفع الطالب أجراً للشيخ وقد يتبرع الشيخ بعلمه ابتغاء الثواب.

أما من حيث المنهج فنجده فى الكتاتيب يشتمل على حفظ القرآن الكريم وتعليم الطفل مبادئ القراءة والكتابة والنحو والحساب. أما فى المسجد فيتمثل فى علوم الفقه وعلوم القرآن وعلوم الحديث والتفسير وعلوم اللغة.

فالناحية الدينية كانت هى حجر الزاوية فى بناء المنهج التربوى للتلاميذ ، كما كان هناك اهتمام بالغ بتعليم اللغة العربية وآدابها حيث كان الإعتقاد راسخاً بأن الطفل لن يتمكن من استيعاب المعرفة أيا كان نوعها دون إلمام جيد بقواعد اللغة وآدابها ، وقد ساعد هذا الصبى على حفظ كتاب الله تعالى وتعليمه أصول الدين وتعويده على الصلاة والصوم ونشر الفضيلة بين التلاميذ.

إلا أن هذا النوع من التعليم له عيوب عديدة منها :

- الإعتماد الكلى على الحفظ والإستظهار والذاكرة اللفظية. إذ كان على الطفل أن يحفظ القرآن عن ظهر قلب ، وكان هذا الحفظ يتطلب ذاكرة لفظية قوية تعتمد على الترابط الآلى وحده من غير ما ينظر إلى معنى أو فهم ، فكان الطفل كثيراً ما يضطر إلى استعادة سورة بأكملها حتى يعثر على الجزء الذى يريد تسميعه ، ومن هنا أهمل هذا المنهج إكساب الطفل التعود على التفكير الصحيح والإستنباط وهما أساس الحياة العقلية.
- إن حفظ القرآن فى هذه السن المبكرة لا يتفق وأصول التربية الصحيحة ، فالقرآن يحتاج إلى درجة عقلية عالية تمكن صاحبها من فهم أسلوبه ومعانيه وما فيه من مجاز وكناية وتشبيه وهذا يتطلب نضجاً عقلياً.

ولهذا صارت حياة الطفل فى الكتاب مملة خالية من ضروب التشويق فلم يهتم المعلم بتدريب عقل الطفل وتعويده التفكير الصحيح ، وإنما ركز كل جهده على تحفيظ القرآن الذى هو أساس الدين. ولم يكن المعلم مخطئاً فى ذلك ، فالذنب ليس ذنبه وإنما كانت هذه سنة ذلك العهد حيث كان الدين مسيطراً على عقول المربين ومؤثراً فى التعليم تأثيراً كبيرا.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن التعليم فى الكتاتيب يركز على الناحية الخلقية وكان

الهدف منها هو غرس الفضيلة فى نفوس التلاميذ والحث على التمسك بالقيم الأخلاقية التى جاء بها القرآن الكريم والأحاديث النبوية.

وكان معلمو الكتاب يستخدمون القسوة والشدة مع الأطفال لتحقيق ذلك مما كان له أثر سيئ فى حياتهم ، فقد أدى ذلك إلى كراهية الأطفال للكتاب ومحاولتهم المستمرة للهروب منه ، وتعويدهم الذل والإستعباد واضطراب التفكير. بالإضافة إلى إهمال النواحى الجسمية والصحية والوجدانية ، فلم يتمكن الطفل من اللعب أو ممارسة الرياضة البدنية التى تقوى جسمه وتملأه نشاطاً وحيوية.

إن عدد المتعلمين سواء بالكتاتيب أو المساجد أو المدارس الأخرى كان قليلاً على الرغم من أنه لم تكن هناك عوائق للإلتحاق بهذه المعاهد ، فكانت الدراسة بها مجانية ، ولعل السبب فى إحجام الكثيرين عن إرسال أبنائهم لهذه المعاهد هو سوء الحالة الإقتصادية وانشغال الناس بلقمة العيش.

إن هذا التعليم كان تعليما أهليا قام على الأوقاف والتبرعات والجهود الخيرية التى عبر بها أصحابها عن اهتمامهم بالتعليم وتوفيره لأفراد الشعب ، ومعنى ذلك أن التعليم فى ذلك العهد لم يكن تعليما مدنيا تشرف عليه الدولة وتضع له النظم واللوائح والقوانين وترصد له الأموال اللازمة للصرف عليه إلى غير ذلك من سمات التعليم الحكومى.

وعلى الرغم من هذا فإن التعليم فى ذلك الوقت كان يحقق الأغراض المرجوة منه، ووفق معايير العصر الذى نحن بصدده ، فالمؤسسات التعليمية كانت تؤدى وظيفة تعليمية وثقافية ناجحه طالما بقيت خصائص العصر من حوله على ما هى عليه.

ومن الجدير بالذكر أن هذا النمط من التعليم مازال قائماً فى ليبيا حتى يومنا هذا بنفس الوضع الذى كان عليه فى السابق سواء من حيث المنهج أو طرق التدريس أو الأسلوب المتبع.

التعليم فى ليبيا فى العهد العثمانى (١٥٥١ - ١٩١١م) :-

تمهيد :

فى البداية نجد لزاماً علينا أن نتطرق ولو بإيجاز إلى نظم التعليم فى الدولة العثمانية، لنرى إلى أى مدى استفادت ليبيا من هذه النظم.

كان التعليم فى مختلف أنحاء الدولة العثمانية يتركز فى نوعين من المعاهد التعليمية حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهما :

أولاً : معاهد تهتم بتعليم الصغار وتركز على تعليم مبادئ الدين والقرآن الكريم.

ثانياً : معاهد تعليمية خاصة بالكبار وتهتم بتعليم العلوم الدينية والشرعية المختلفة.

كان الصنف الأول من هذه المعاهد التعليمية يعرف فى معظم البلاد العربية بإسم « الكتّاب » ، حيث يبدأ الأطفال فى سن السادسة والسابعة فى حفظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وتعليم القراءة والكتابة ، وقليل من قواعد اللغة.

أما الصنف الثانى فكان يعرف بإسم « المدرسة » بوجه عام ، وكان المنهج فى هذه المدرسة ينقسم إلى قسمين :

- العلوم العقلية : كالنحو والصرف والبلاغة والمنطق.
- العلوم النقلية : كالتوحيد والتفسير والحديث الشريف والشريعة.

كان التدريس فى هذه المعاهد يسير وفق النمط التقليدى القديم ولم يحدث فيه أى تغير يذكر وأن الأساليب المستعملة أساليب عقيمة مرت عليها عدة قرون دون أن يحدث فيها أى نوع من أنواع التطور ، فى نفس الوقت الذى كانت فيه أوروبا تعيش نهضة علمية كبيرة ، هذه النهضة التى جعلتها تتفوق علميا وعسكريا على الدولة العثمانية ، وقد ظهر هذا التفوق واضحاً عندما اشتد الإحتكاك بين الطرفين فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر ، لقد دفعت هذه الأحوال السيئة التى تمر بها الدولة العثمانية مفكريها إلى الدعوة إلى إعادة النظر فى النظم التعليمية السائدة فى البلاد ونادوا بضرورة اقتباس العلوم العصرية والنظم الحديثة من

دول الغرب حتى تتمكن الدولة من مسايرة ركب الحضارة والتقدم ، وبالفعل قاموا بإنشاء بعض المعاهد التعليمية الجديدة التى تسير وفق النمط الحديث مع الإبقاء على المعاهد التعليمية القديمة تسير سيرتها المعتادة ، إلا أن هذه المعاهد بدأت تنكمش وتضمحل إلى أن انتهت وذلك بعد أن تنوعت وتكاثرت المدارس الحديثة وظهر تفوقها على مثيلاتها القديمة.

« ومما يلفت النظر أن إنشاء المعاهد التعليمية الجديدة لم يتم وفق الترتيب المنطقى – إنما تم وفق الترتيب العملى الذى ينبثق عن تطورات الحياة الإجتماعية – فرجال الفكر والحكم فى الدولة العثمانية شعروا بالحاجة إلى نوع جديد من التعليم أول ما شعروا فى ميادين الحياة العسكرية تحت قسر الوقائع الحربية وتأثيرها الفعال »[1] .

ذلك أن هزائم الدولة العثمانية المتتالية أمام بعض الدول الأوروبية دفع المفكرين والساسة إلى القول بأن سبب هذه الهزائم إنما يعود بالدرجة الأول إلى تطور نظم الحرب وتغير وسائلها فى البلاد الأوروبية ، وبالتالى لا مناص من اقتباس هذه النظم حتى تتمكن الدولة من بناء جيش قادر على الصمود أمام الجيوش الأوروبية المسلحة بالأسلحة الحديثة.

إذن نستطيع القول أن اليقظة العلمية التى حدثت بالدولة العثمانية كان سببها عسكريا بالدرجة الأولى ومن ثم فإن كل المدارس التى أنشئت فى البداية كانت مدارس عسكرية رشدية أو إعدادية أو عالية. « كان الغرض الأساسى من إنشاء المدارس هو تعليم الفنون العسكرية الحديثة لا سيما المتعلقة بالمدفعية والبحرية والهندسة العسكرية – وكان يحتاج إلى معرفة شئ كثير من العلوم الرياضية والطبيعية ، وشئ غير قليل من مبادئ التاريخ والجغرافيا فاضطرت المدارس العسكرية أن تأخذ على عاتقها تعليم هذه العلوم أيضا ، ونستطيع أن نقول أن هذه العلوم العصرية دخلت الدولة العثمانية فى بادئ الأمر عن طريق هذه المدارس العسكرية بوجه عام »[2] .

لقد بدأ العثمانيون أول ما بدأوا بإنشاء المدارس العسكرية العليا ، غير أنهم بعد مدة

---

(١) حوليات الثقافة العربية ، جامعة الدول العربية ، السنة الأولى ، ١٩٤٨ – ١٩٤٩ ، ص ٤.

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٥.

قصيرة لاحظوا أن طلاب هذه المدارس ينقصهم الكثير من المعلومات التى تتطلبها الفنون العسكرية الحديثة وأن الطالب يحتاج إلى مدة أطول من المدة المقررة لهذه المدارس الإختصاصية ، ولهذا السبب أنشأوا المدارس الإعدادية العسكرية لتزويد الطلاب بالعلوم الضرورية حتى يكونوا مهيئين لتلقى العلوم العسكرية فى المدارس العليا ، وبعد مدة أخرى لاحظوا أنه من الأفضل أن تكون هناك مدارس أولية تساعد فى إعداد الطلاب لتلقى الدروس فى المدارس الإعدادية العسكرية ، وبذلك تم إنشاء المدارس الرشدية العسكرية ، وهكذا أصبح النظام التعليمى فى الدولة العثمانية يتكون من سلسلة تامة من المدارس العسكرية ، يبدأ بالمدارس الرشدية العسكرية وهى تماثل المدارس الإبتدائية المعتادة ، تليها المدارس الإعدادية العسكرية وهى تماثل المدارس الثانوية ، وأخيراً المدارس العسكرية الإختصاصية وهى تماثل المعاهد العليا أو الكليات الجامعية.

« إن المدارس العسكرية العليا أنشئت فى عاصمة الدولة وحدها ، أما الرشديات والإعداديات العسكرية فقد وزعت على الولايات ، فكان الطلاب يتمون الدراسة الرشدية والإعدادية فى مراكز الولايات التى ينتسبون إليها - وبعد ذلك ينتقلون إلى عاصمة الدولة لإتمام دراستهم العسكرية العليا فى المعاهد القائمة فيها »[1] .

أما فيما يتعلق بالمدارس المدنية (غير العسكرية) فإنها لم تنشأ إلا بعد فترة من الزمن وذلك بعد استحداث إدارة التعليم العام التى تشكلت عام ١٨٧٢م ، فظهرت إلى الوجود المدارس الإعدادية المدنية والمدارس العليا مثل الهندسة والطب والحقوق والزراعة والتجارة ودار المعلمين العليا وغيرها.

« فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر كانت تشكيلات المدارس المدنية قد اكتملت واستقرت على النحو التالى :

١- مدارس ابتدائية : مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

٢- مدارس رشدية : مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

٣- مدارس إعدادية : وهى نوعان المدارس الإعدادية فى الألوية ومدة الدراسة

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٦.

بهـا خـمس سنوات ، والمـدارس الإعـدادية فـى الولايات ومـدة الدراسـة بهـا سـبع سنوات.

« دار للمعلمين ودار للمعلمات فى استنبول ومدارس صناعية وزراعية »[1] .

من خلال سردنا لشكل النظام التعليمى فى الدولة العثمانية يتضح لنا أنه كان تقليديا روتينياً ، وأنه لم يسر منطقيا بحسب السلم التعليمى من المراحل الدنيا إلى العليا وإنما بدأ عكس ذلك من العليا إلى الدنيا ، وهو على كل حال انعكاس للأحوال الإجتماعية والسياسية والإقتصادية السائدة فى الدولة العثمانية التى استمرت على وتيرة واحدة حتى حدثت لها هزة عام ١٩٠٨م فحدث تطور فى نواحى الحياة العامة المختلفة وكان التعليم أحد الجوانب التى شملها التطور.

إذن التعليم فى هذه الفترة كان ينقسم إلى نوعين دينى وعسكرى ، فالدينى كان امتداداً للتعليم الذى ظهر فى فجر الإسلام ولم يحدث فيه أى تغيير يذكر وكان هذا النوع من التعليم يلبى حاجات المجتمع المسلم فى ذلك الوقت. بالإضافة إلى أن العامل السياسى لعب دوراً كبيراً فى إقتصار التعليم على التعليم الدينى ، فعلى الرغم من النهضة العلمية والتقدم الهائل الذى أحرزته الدول الأوروبية فى ذلك الوقت إلا أن الدولة العثمانية حرصت على إحاطة العالم الإسلامى بسور من حديد حتى لا تتصل شعوب العالم الإسلامى بأوروبا ونهضتها خوفا من ضياع مستعمراتها فى العالم الإسلامى.

أما التعليم العسكرى فقد فرضته أوضاع سياسية وعسكرية ، فنتيجة لهزائم تركيا المتتالية وضياع مستعمراتها الواحدة بعد الأخرى لاحظ مفكروها أن هذه الهزائم وهذا التأخر مرجعه إلى تأخر التعليم فى الدولة العثمانية ، وأن عليها لكى تنهض من كبوتها هذه أن تأخذ بآخر ما وصل إليه العلم فى أوروبا حتى تستطيع أن تحافظ على كيانها وعلى مستعمراتها. ومن هنا نلاحظ أن العامل السياسى لعب دوراً كبيرا فى تطور التعليم فى الدولة العثمانية ومستعمراتها.

بعد أن أخذنا فكرة موجزة عن نظم التعليم فى الدولة العثمانية علينا أن نعرج الآن

---

(١) د. رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ، ٨١.

على ليبيا لنرى إلى أى مدى استفادت ليبيا من تشكيلات التعليم السابقة الذكر ، ولكى تكون الصورة واضحة عن التعليم ومدى تطوره فى هذا العهد فسوف يقسم الباحث حديثه عن التعليم فى ليبيا فى العهد العثمانى إلى أربعة أقسام هى :

(التعليم الدينى – التعليم العام – التعليم الفنى والمهنى – وأخيراً الإشراف على التعليم) .

أولا : التعليم الدينى :

١- الكتاتيب والمساجد :

يعتبر التعليم فى هاتين المؤسستين امتداداً لما كان عليه الحال أبان الفتح الإسلامى ولم يحدث فيهما أى تغيير أو تطوير. حيث كانت الكتاتيب تركز على تحفيظ القرآن الكريم وتعليم مبادئ القراءة والكتابة والنحو والحساب. وكذلك الأمر بالنسبة للمساجد فقد كانت تقوم بنفس الدور المألوف التى كانت تقوم به منذ الفتح الإسلامى حيث كان التركيز على القرآن الكريم وعلم الفقه والحديث والشريعة.

٢- الرباطات :

بالإضافة إلى الكتاتيب كانت هناك الرباطات ، والرباط عبارة عن ساحة كبيرة تحيط بها عدد من الغرف وجامع كبير وصومعة مستديرة لمراقبة السواحل من هجمات الروم وفى الجنوب للحماية من هجمات الأفارقة ، ومع مرور الزمن بدأت هذه الرباطات تتحول من حصون دفاعية إلى أماكن إشعاع للعلوم العربية والإسلامية ومراكز بث للثقافة العربية ، فقد أصبح الرباط بالإضافة إلى مهامه الدفاعية معهد علم ودار كتب ، لعبت دوراً أساسياً فى تثقيف السودانيين فى الدين واللغة.

« الرباط هو أيضاً مستشفى للمرضى ودار المسافرين بين الأقطار الإسلامية ينزل فيه المسافرون للراحة استعداداً لمواصلة السفر ، وسرعان ما أسس حول الرباط مدينة لتمكين الطلبة وأهاليهم من أسباب العيش الكريم فصار الرباط مدينة علم ، وهكذا ظهر إلى الوجود الكثير من المدن التى كانت فى الأساس مجرد أربطة »[1] .

(١) عثمان الكعاك ، مراكز الثقافة فى المغرب من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ١٩٥٨م ، ص ٥٥.

« بالنسبة لليبيا فلعل رباط طرابلس هو أقدم أربطة المغرب الذى يعرف بإسم رباط قصر طرابلس الذى أسسه الوالى العربى هرثمه بن أعين عام ٧٩٨م ، وتألف من عدد طويل من الأربطة على طول الساحل الليبى من زواره على الحدود مع تونس إلى الإسكندرية لا يبعد الواحد عن الآخر إلا ستة كيلو مترات تقريباً »[١] .

ولكن أثناء الحكم العثمانى لليبيا وشمال أفريقيا اضمحل دور الرباطات وقل دورها وأصبحت وظيفتها التعليمية ثانوية إذ كانت قاصرة على إيواء المسافرين وبعض العلماء الذين كانوا يفرون من تسلط واضطهاد بعض الحكام ومن ثم يقومون بنشر تعليمهم لكل من يفد على هذه الأربطة فى طريقه إلى الحج أو عودته منه ، ومن العوامل التى أدت إلى فقد الأربطة لأهميتها هو ظهور مؤسسات أخرى تقوم بالتعليم ومن هذه المؤسسات الزوايا.

٣- الزوايـــا :

« الزوايا كالأربطة إلا أنها أصغر فى الغالب وهى أكثر ما تكون فى الصحارى والأمكنة الخالية من السكان »[٢] ، والزاوية هى المكان الذى يجتمع فيه مجموعة من الأفراد ويطلق عليهم « الإخوان » للعبادة ونشر الدعوة والإرشاد بين أهل البلاد وبين القبائل القاطنة بالقرب منها وبين رجال القوافل الذين يمرون بهذه الزوايا ، « والزواية معروفة فى الأقطار الإسلامية من أزمنة بعيدة وكانت جميعها على نمط واحد فكان على رأس الزاوية وازع يعرف (بالمقدم) يتمتع بسلطة واسعة على سائر إخوان الزاوية ، بيد أن أهل هذه الزوايا فى طورهم الأول كانوا منقطعين للعبادة ومنصرفين عن شؤون الدنيا ، يعرف رؤساء كل حلقة من حلقات هؤلاء الإخوان بإسم الدراويش ، وكثرت الزوايا وتعددت بعدد الطرق وتنوعها ، ثم كثيراً ما كان يؤدى التنافس بين هذه الزوايا ومقدميها ودراويشها إلى المنازعة حتى صاروا متفرقين لا رابط يجمع بينهم أو يؤلف بين قلوبهم ليصبحوا قوة ذات أثر فى شئون الإصلاح الدينى أو الإجتماعى أو السياسى »[٣] ، استمرت الزوايا على هذا الحال إلى أن ظهرت الطريقة الحديثة التى

---

(١) رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٩١ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٣) محمد فؤاد شكرى ، السنوسية دين ودولة ، دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٤٨ .

نقلت الزوايا من أماكن للنسك والرهبنة والإنقطاع للعبادة والدروشة إلى أماكن إشعاع علمى ودينى حيث أصبحت أماكن تعليم وضيافة وعبادة وعمل ، ومن أشهر هذه الزوايا فى ليبيا زاوية الشيخ عبد السلام الأسمر بمدينة زليتن وزاوية الزروق المحجوب بمصراته ، وزاوية الشيخ الدوكالى بمسلاته وزاوية الشيخ أبو راوى فى تاجوراء ، وقد تحولت هذه الزوايا فيما بعد إلى معاهد دينية لازالت قائمة حتى الآن ، « وكانت الزوايا بمثابة تعليم ثانوى فيه جانب من التخصص العلمى ، وكان برنامج التعليم شاملاً للعلوم الدينية حيث تدرس كتب الفقه والحديث فى تفسير القرآن الكريم ويدرس كذلك علم الفرائض والميقات والفلك والجغرافيا والتاريخ وتدرس كذلك العلوم الأدبية واللغوية ، ومن بينها علم الأدب والعروض والنحو والصرف والبلاغة »[1] .

ثم ظهرت إلى الوجود الزوايا السنوسية ، ونظراً للدور الذى قامت به هذه الزوايا سواء فى مجال التعليم أو السياسة أو الإقتصاد وتأثيرها فى الأحداث التى عصفت بليبيا منذ القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين ، نجد لزاما علينا أن نتطرق إلى هذه الزوايا بشئ من التفصيل.

لقد كانت أحوال العالم الإسلامى فى القرن التاسع عشر قد بلغت مبلغاً سيئاً من الضعف والفقر والجهل ، وأقصى أشكال الجمود والخمول بالإضافة إلى ضعف الإمبراطورية العثمانية التى كانت تسيطر على كل البلاد العربية ، هذا الضعف الذى دفع الدول الأوروبية إلى محاولة فرض هيمنتها على المنطقة العربية ، ولمحاولة الوقوف فى وجه التغلغل الأوربى والنهوض بالعالم العربى الإسلامى قامت عدة حركات دينية ، منها الحركة الوهابية فى نجد بالجزيرة العربية والحركة السنوسية فى ليبيا والمهدية بالسودان.

ولكون هذه الحركات ودورها ليس من اختصاص هذه الدراسة إلا أننا سنتناول الطريقة السنوسية كحركة دينية سياسية استقرت فى ليبيا وأثرت تأثيراً كبيراً فى مجريات الأحداث التى مرت بهذا القطر.

---

(١) جامعة محمد بن على السنوسى الإسلامية ، التعليم الدينى فى ليبيا ، بحث رقم ٤ مؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الإقتصادى فى الدول العربية ، طرابلس ١٤٠٤ ، أبريل ١٩٦٦ ، ص ٦ .

الطريقة أو الدعوة السنوسية :

مؤسس هذه الدعوة هو محمد بن على السنوسى المولود سنة ١٢٠٢ هـ. ١٧٨٧م بمدينة مستغانم بالجزائر ، وتلقى تعليمه الأول بالجزائر ثم رحل إلى مدينة فاس بالمغرب حيث أكمل تعليمه بجامع القرويين ثم رحل إلى المشرق الإسلامى للإستزادة من العلم فى كل من مصر والحجاز ، وأثناء سفره مر بليبيا التى كانت غارقة فى الجهل والتخلف، وأيقن أنها فى حاجة إلى الإصلاح والتعليم ، وعند رجوعه من الحجاز بدأ نشاطه العلمى بليبيا حيث شيد زاويته الأولى بالجبل الأخضر ببرقة وأسماها الزاوية البيضاء وكان ذلك فى عام ١٨٤٣م.

« وببناء زاوية البيضاء يبدأ الدور الأول من الدعوة السنوسية فى ليبيا وكانت تلك الدعوة تقوم على أنه لا نجاة للعالم الإسلامى مما يعانيه من أزمات شديدة إلا بعودة أهله إلى الإسلام الصحيح – على هذا الأساس قام يدعو القبائل فى إقليم برقه ويبشر بينها بحركته التى تنادى بضرورة العمل بالقرآن الكريم والسنة »[١] .

« إن الزوايا السنوسية لم تكن صوامع أو أديرة للنساك والرهبان المتعبدين المنقطعين للعبادة أو حلقات الدراويش المنصرفين عن شئون الدنيا ، بل أهم ما يجب أن يلفت النظر إليه فى شأن هذه الزوايا هو أنها كانت مراكز نشاط اجتماعى ودينى كبير »[٢] . كانت الطريقة السنوسية تأمر أتباعها بالكد والسعى من أجل عيشهم وتحرم عليهم التسول والعيش على كد الآخرين ، وهذا يتطلب من الإخوان العمل فى الزراعة والتعمير والإنشاء ، ومن العادات المعروفة أن يتبرع كل فرد من أفراد القبيلة التى تبنى بأرضها الزاوية بحراثة يوم وحصاد يوم من أرض الزاوية.

« تعتبر الزاوية السنوسية معهد علم ومركز إصلاح ومحكمة للتقاضى وفض الخصومات ومدرسة لتحفيظ القرآن الكريم وتربية الرجال وإعداد الدعاة وحارساً لحفظ البلاد من غارات الأعداء »[٣] .

---

(١) مصطفى عبد الله بعيو ، دراسات فى التاريخ اللوبى ، مطابع عابدين ، القاهرة ، ص ٣٦.

(٢) محمد فؤاد شكرى ، مرجع سابق ، ص ٤٨.

(٣) جامعة محمد بن على السنوسى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٧.

لقد انتشرت الزوايا السنوسية فى طول البلاد وعرضها حيث شملت الساحل والصحراء وبلغ مجموع هذه الزوايا أكثر من خمسين زاوية ، وأهم هذه الزوايا زاوية البيضاء حيث كانت مقر السنوسى الكبير ومقر الرئاسة حيث كان يطلق عليها الزاوية الأم، وهكذا انتشرت الزوايا وأصبح لكل قبيلة زاوية أو أكثر يرسلون إليها أولادهم لحفظ القرآن وتعلم مبادئ العلوم الدينية و اللغوية ، ومن كان يريد مواصلة دراسته العليا التحق بالزاوية الأم بالبيضاء.

ومنهاج الدراسة فى الزاوية يشمل حفظ القرآن الكريم وتفسير آياته وكذلك الأحاديث الشريفة والفقه وأصوله ، والبحث عن الأدلة الشرعية ومصادرها فى القرآن الكريم والسنة والإجماع والقياس ، والصرف والنحو وعلم الكلام ، وكان التدريس يتم فى مسجد الزاوية أو فى حجرات مخصصة فى المسجد ، وكان بعض الطلبة لا يكتفى بالإنتساب إلى شيخ واحد بل لشيخين أو أكثر ، يأخذون من كل واحد فرعاً من العلوم التى اشتهر بها ، واعتاد كل شيخ أن يمنح تلامذته بعد استكمال منهجهم التعليمى شهادة أو إجازة تثبت تلقى الطالب العلم على يد هذا الشيخ.

٤- المدارس الدينية :

« هذا النوع من المدارس عرفه العرب المسلمون قديماً منذ أن أسس نظام الملك وزير الملك السلجوقى فى ملكشاه أول مدرسة من هذا النوع فى بغداد عام ٤٤٦هـ ، ثم انتشر نظام المدارس فى كل الديار الإسلامية ، وقد كان الهدف منها تربية الناشئة بما يتماشى والنظام المذهبى والسياسى القائم ، فالسلاجقة والأتابكة والأيوبيون اهتموا ببناء المدارس لنشر مذهبهم السنى ومقاومة المذهب الشيعى وكذلك لتثبت وترسيخ حكمهم ، بينما كانت مدارس الفاطمية فى المغرب ومصر تنشر المذهب الشيعى وتروج لحكمهم ، غير أن تأسيس المدارس المشابهة فى ليبيا لم يتجه نحو هذا المسار لخلو الساحة الليبية نسبياً من هذا النوع فى الصراع المذهبى ومن هنا نجد أن المدارس الدينية التعليمية فى ليبيا كانت محدودة وأن قسما منها أسسها أحد علماء الدين فى طرابلس »[١] .

---

(١) عبد الله أبو محمد التجانى ، رحلة التجانى ، المطبعة الرسمية ، تونس ١٩٥٨ ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢.

وفى العهد العثمانى أنشأت فى ليبيا مجموعة من المدارس بلغ عددها اثنتى عشرة مدرسة ، ٥ مدارس فى طرابلس من أشهرها مدرسة عثمان باشا الساقزلى و ٣ مدارس فى بنغازى ومدرستان فى مصراته وواحدة فى درنه وواحدة فى الخمس ،[١] .

ومنهج التعليم فى هذه المدارس امتاز باتساعه وشموله وكذلك بانتظام الدراسة وتوزيع المواد التعليمية على أيام الأسبوع ويشمل المنهج ، العلوم النقلية : وتضم القرآن الكريم والتفسير والحديث والفقه وأصوله وعلم الكلام وعلم التصوف ، والأدب العربى شعراً ونثراً. العلوم العقلية : الحساب ، الجبر ، العلوم الهندسية والمساحة والفلك. العلوم التطبيقية : وقد درجت بعض المدارس على تدريب وتعليم طلبتها على أنواع من العلوم التطبيقية كالفلاحة والصناعة وغيرها ،[٢] .

ثانيا : التعليم العام :

عندما يستعرض الباحث حالة التعليم العام عندما يستعرض الباحث حالة التعليم العام فى ليبيا فى العهد العثمانى فإنه سيتطرق فى العهد العثمانى فى ليبيا فإنه سيتطرق إلى المدارس التى قامت بإنشائها الدولة العثمانية أو ساعدت على إنشائها والإشراف عليها أو منحت ترخيصاً لإفتتاحها.

وهى إما أن تكون خاصة بالليبيين والأتراك أو خاصة بالجاليات الأجنبية بعد منحها ترخيصاً من الحكومة العثمانية.

وكما سبق القول فإن التعليم فى ليبيا قد تعرض للإهمال أثناء الحكم العثمانى ،حيث لم تفعل الدولة العثمانية شيئاً من أجل نشر التعليم فى ليبيا حتى عام ١٨٨٧م حيث استمرت المؤسسات التعليمية فى كل من طرابلس وبنغازى فى شكل الكتاتيب والمدارس الملحقة بالمساجد الرئيسية تؤدى رسالتها دون أية محاولة من قبل السلطات العثمانية للتطور أو التغير،[٣] .

---

(١) وثيقة بلا رقم بملف التعليم ، دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس.

(٢) عبد الله الأمين النعمى ، المناهج وطرق التدريس عند القابسى وابن خلدون ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ١٩٨٠ ، ص ٧٨.

(٣) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

وقد استمر هذا الحال حتى عام ١٨٨٧م حيث أنشئت المدارس المتخصصة التى كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تخريج الموظفين الذى تحتاج إليهم الدولة فى مختلف المصالح ، وأما مدارس التعليم العام فلم تنشأ إلا بعد إنشاء أنواع عديدة من هذه المدارس المتخصصة.

وفى أواخر القرن التاسع عشر كانت تشكيلات المدارس المدنية الحديثة قد اكتملت واستقرت على النحو التالى :

١- مدارس ابتدائية مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

٢- مدارس رشدية مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

٣- مدارس إعدادية مدة الدراسة فيها خمس سنوات.

بالإضافة إلى ذلك كان يوجد فى عاصمة الدولة العثمانيه المدارس العليا الآتية :

مدرسة الطب ، مدرسة الحقوق ، مدرسة الإدارة والسياسة ، مدرسة التجارة العليا ، مدرسة الزراعة العليا ، دار المعلمين العليا ، مدرسة البيطرة ، مدرسة الهندسة ، ومدرسة الفنون الجميلة.

كان الوضع فى ليبيا مماثلاً لبقية الولايات الأخرى بل ومماثلاً للدولة العثمانية نفسها من حيث نوع المدارس التى أنشأت فيها تحت الإدارة العثمانية « باستثناء المدارس العليا » وهى المدارس الإبتدائية والرشدية والإعدادية وغيرها. وسيتناول الباحث كل نوع من هذه المدارس على حدة وهى تعرف بإسم المدارس الوطنية الحديثة.

جدول رقم (٥)

يوضح المدارس الموجودة بمدينة طرابلس وعدد التلاميذ بها عام ١٨٨٧م[١]

م	المدارس المختلفة	المعلمون	التلاميذ	
			خارجي	داخلي
١	مدرسة البنين الإبتدائية.	٣	١٣٢	–
٢	مدرسة البنات الإبتدائية.	٣	١٦٠	–
٣	المدرسة الإعدادية.	٦	٧٠	–
٤	دار المعلمين.	٢	٢٠	–
٥	المدرسة الإعدادية العسكرية.	١٠	٨٠	٧٠
٦	مدرسة الصنائع	٤	–	٦٥
٧	مدارس أخرى.	١٤	٤٩٠	–
٨	مكتب العرفان*	٧	١٠٠	–
	المجمـــوع	٤٩	١٠٥٢	١٣٥

* مكتب العرفان ، في مستوى المدارسة الإعدادية ولكنه أكثر تطوراً وقد أنشأ لينافس المدارس الأجنبية ، .

جدول رقم (٦)

يبين عدد المدارس الموجودة بمدينة بنغازى عام ١٨٨٧م[٢]

م	المـــدارس	عدد التلاميذ
١	مدرسة البنين الإبتدائية.	١١٩
٢	المدرسة الرشدية	٢٥
٣	مدرسة لتعليم القرآن والنحو الفقه.	٣٧٨
	المجمـــوع	٥٢٢

(١) محمد ناجى ومحمد نورى ، طرابلس الغرب ، مكتبة الفكر ، طرابلس ، ص ٩٠ .

(٢) بنى هذا الجدول من :

ج.ع.ل. وزارة التربية والتعليم ، إدارة التخطيط والمتابعة ، دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى ليبيا من العهد العثمانى إلى وقتنا الحاضر ، طرابلس ١٩٧٤ ، ص ١٥ .

أولا : المدارس الوطنية الحديثة :

١- المدارس الإبتدائية :

تعتبر المدرسة الإبتدائية من المدارس الحديثة التى أنشئت فى العهد العثمانى فى نهاية القرن التاسع عشر ، بيد أن إنشاء المدارس الإبتدائية فى ليبيا لم يكن من قبل الإدارة العثمانية ولم تكن هذه الإدارة تتحمل أية أعباء أو نفقات فى إنشاء هذه المدارس على الرغم من أنها كانت تشرف على هذه المدارس وتوجهها ، وعلى الرغم أيضاً من أن هذه المدارس كانت تعلم اللغة التركية والتاريخ التركى إلى جانب اللغة العربية والدين الإسلامى والرياضيات والجغرافيا.

لقد كان على كل مدينة أو قرية ترغب فى بناء مدرسة لتعليم أولادها أن تجمع التبرعات ثم يقام المبنى ، حيث يرفع الأهالى طلباً للوالى ليأذن لهم بفتح المدرسة على أن يتعهد هؤلاء بدفع مرتبات المعلمين الذين يعينهم الوالى للقيام بالتدريس.

وكان عدد المدارس الإبتدائية محدوداً محصوراً فى المدن الكبيرة مثل طرابلس وبنغازى ، وكان هناك نوعان من المدارس أحدهما للبنين والآخر للبنات ، وكانت مدة الدراسة بكل منهما ثلاث سنوات دراسية بالإضافة إلى صف احتياطى يسبق السنوات الثلاث ومهمته تهيئة التلاميذ للإنتظام للصف الأول بالمدرسة الإبتدائية.

ولكى تكتمل صورة المدارس الإبتدائية فى ذلك العهد ينبغى أن نذكر أن شروط العمل والدراسة بها كانت تصدر عن نظارة المعارف بعاصمة الدولة العثمانية على أن تطبق على جميع الولايات العثمانية ، وقد صدرت تلك الشروط باللغة التركية عام ١٩٠٨م ،[١] .

وقد اشتملت على خمس وثلاثين مادة. حدد بعضها كيفية التحاق التلاميذ بالمدرسة وسن الدخول ، ونصت على الشروط التى ينبغى أن تتوفر فى المدرس من ناحية حصوله على مؤهل علمى ، ومن حيث كفاءته وشروط تعيينه ، وحددت مسئولية المدرس نحو تلاميذه علمياً وخلقياً وسلوكيا ومسئولية المدرس نحو احترام المدرسة.

---

(١) دار المحفوظات بطرابلس (المعارف).

وأوضحت مسئولية المعلم بالتقيد بالمنهج المقرر ومحافظته على الوقت المقرر للتدريس ، وتقيده بمواعيد الإنصراف والحضور ، وحظرت على المعلمين مزاولة أى عمل آخر غير العمل بالتدريس ، كما نصت الشروط أيضاً على بعض الشئون الإدارية ، مثل أن يكون فى كل مدرسة سجلات خاصة بالتلاميذ تسجل فيها معلومات عن كل تلميذ.

وتتضمن الشروط تعليمات كثيرة أهمها منع المعلم لأى سبب من الأسباب من ضرب التلاميذ أو تعذيبهم جسمياً ، وتضمنت شروطاً خاصة بالنسبة لقبول التلاميذ وتسجيلهم والتى منها :

– عدم الإصابة بأمراض معدية حين قبولهم بالمدرسة ، وعدم السماح لهم بالإنتقال من مدرسة إلى أخرى أثناء العام الدراسى إلا بعد حصول التلميذ على شهادة تثبت صفته ودرجته ، كما اشتملت كذلك على بعض الشئون الطلابية التى منها الزام تلاميذ المدارس بمداومة الحضور والسعى للتحصيل الدراسى.

وقد نصت المادة الأخيرة من الشروط على إجبار المعلمين على تنفيذ المواد جميعاً ، لأن من حق المفتش عند زيارته للمدرسة أن يسأل المعلم ويعاتبه على أى إهمال من ناحيته.

لقد كانت هذه التعليمات إحدى التنظيمات التى لجأت إليها الحكومة العثمانية فى مجال التعليم ، غير أن هذه التنظيمات والتعليمات لم تعش طويلاً فى ليبيا ، وذلك بسبب الإحتلال الإيطالى الذى غزا ليبيا عام ١٩١١م.

وكانت خطة الدراسة بالمدارس الإبتدائية فى العام الدراسى ١٩٠٧ / ١٩٠٨م على النحو التالى :

خطة الدراسة بالمدارس الإبتدائية للبنين[1]

المـــواد	الصف الإحتياطى	الصف الأول	الصف الثانى	الصف الثالث
ألف باء	١٢	–	–	–
حساب	٦	٣	٣	٢
حسن خط	٦	١	١	١
قرآن كريم	–	٦	٥	٦
دين	–	٣	٣	٢
قراءة	–	٦	٤	٣
إملاء	–	٥	٣	٢
تجويد	–	–	٢	–
تاريخ	–	–	٢	٢
جغرافيا	–	–	١	١
مختصر صرف ونحو	–	–	–	٣
معلومات مدنية وأخلاقية	–	–	–	١
معلومات فنية وصحية	–	–	–	١
المجموع	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤

(١) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس (المعارف).

خطة الدراسة بالمدارس الإبتدائية للبنـات[1]

المـــواد	الصف الإحتياطى	الصف الأول	الصف الثانى	الصف الثالث
ألف باء	١٢	–	–	–
حساب	٦	٣	٣	٢
حسن خط	٦	١	١	١
أعمال يدوية	٢	٢	٢	٢
قرآن كريم	–	٦	٥	٦
دين	–	٣	٣	٢
قراءة	–	٦	٤	٣
إملاء	–	٥	٣	٢
تجويد	–	–	٢	–
تاريخ	–	–	٢	٢
جغرافيا	–	–	١	١
مختصر صرف ونحو	–	–	–	٣
معلومات مدنية وأخلاقية	–	–	–	١
معلومات فنية وصحية	–	–	–	١
المجموع	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦

(١) نفس المرجع السابق.

٢- المدارس الرشدية :

«وهى تمثل المرحلة الثانية من المدارس الحديثة التى أنشئت فى المعهد العثمانى بعد المدارس الإبتدائية ، وقد جاء تأسيس هذا النوع من المدارس استجابة للحاجة الماسة إلى اتباع منهج تعليمى جديد يتفق مع روح العصر ، والإلمام ببعض العلوم العصرية التى لم تكن المعاهد القديمة تهتم بها»[١] .

وقد تم إنشاء خمس مدارس من هذا النوع فى ليبيا فى كل من طرابلس وبنغازى والخمس ومرزق ودرنه ، وكان المعلمون فى هذه المدارس من الأتراك كما كانت لغة التعليم اللغة التركية.

كان الهدف من إنشاء هذه المدارس هو إعداد فئة من الشباب لشغل وظائف الدولة الإدارية ، وهناك فئة قليلة من الطلاب الذين يستكملون تعليمهم بالمدارس الرشدية المدنية يذهبون إلى الآستانة من أجل إتمام تعليمهم فى المدرسة التى أنشأها السلطان عبد الحميد وتسمى مدرسة العشائر وكانت خاصة بأبناء الأسر الكبيرة فى الدولة ، وكانت هذه المدرسة تعد طلابها لتولى المناصب العسكرية أو المدنية فى الدولة العثمانية.

وقد أنشأت أول مدرسة رشدية للبنات بطرابلس عام ١٨٩٨ .

« كانت مدرسة البنات الرشدية الموجودة بكل من طرابلس وبنغازى تكوّن مع المدرسة الإبتدائية مدرسة واحدة تدخل التلميذة هذه المدرسة الموحدة ، وتقضى فيها سبع سنوات دراسية ، صف احتياطى ، وثلاثة ابتدائية ، وثلاثة رشدية ، وكان عدد تلميذات مدرسة البنات بطرابلس عام ١٩٠٨ / ١٩٠٩م أربعا وخمسين تلميذة »[٢] .

وكانت المواد التى تدرس فى المدرسة الرشدية هى : [٣]

القرآن الكريم * علوم الدين * الأخلاق * التاريخ * حفظ

---

(١) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٢) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس (المعارف) .

(٣) نفس المرجع السابق.

الصحة * الهندسة * الإدارة المنزلية * حسن الخط * جغرافيا * رسم * حساب * كتابة * املاء وقراءة.

٣- المدارس الإعدادية :

يعتبر إنشاء هذا النوع من المدارس استكمالاً لمراحل التعليم فى الدولة العثمانية ، وتوازى هذه المدارس المرحلة الثانوية فى سلم التعليم العالى ، وتستقبل هذه المدرسة تلاميذها ممن أكملوا الدراسة بالمدرسة الرشدية ويرغبون فى الإستمرار فى صعود السلم التعليمى ، وهذه المدرسة تتكون من أربعة صفوف حيث كان التلاميذ يقضون فيها أربع سنوات دراسية يدرسون أثنائها الفارسية والفرنسية بالإضافة إلى المواد التى بالمدارس الرشدية وذلك بتوسع وأكثر تفصيلاً ، وفى سنة ١٩٠٩م زيدت سنة دراسية أخرى وبذلك أصبحت مدة الدراسة بالمدارس الإعدادية خمس سنوات بدلاً من أربع. « وقد أنشأت أول مدرسة إعدادية بطرابلس سنة ١٨٦٧م وذلك بقرار من والى الولاية »[١] .

كان القبول فى هذه المدارس مقتصراً على أبناء الضباط الأتراك وأبناء الموظفين وأبناء الأعيان الملتصقين برجال الإدارة فى الولاية ، بينما لا يجد أبناء الشعب أماكن فى هذه المدرسة.

جدول رقم (٧)

يوضح تطور أعداد التلاميذ فى المدارس النظامية فى العهد العثمانى[٢]

المـــواد	ما قبل الإبتدائى	إبتدائى	إعدادى ومهنى	الجملة
١٨٩٧ – ١٨٩٨	–	٢٥١	–	٢٥١
١٨٩٨ – ١٨٩٩	٥٠	٦٢٣	٢٠٧	٨٨٠
١٩٠١ – ١٩٠٢	٤٣	٦٩٤	٢٥٨	٤٤٥
١٩٠٢ – ١٩٠٣	٥٦	١٠٣٤	٢٣٩	١٣٢٤
١٩٠٣ – ١٩٠٤	٢٧٥	٩٨٩	٦٣	١٣٢٧

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) ج.ع.ل. وزارة التربية والتعليم ، إدارة التخطيط والمتابعة ، دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى ليبيا من العهد العثماني إلى وقتنا الحاضر ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

جدول رقم (٨)

يوضح عدد تلاميذ المدارس النظامية
سنة ١٩١٥ - ١٩١١م[١]

المدارس النظامية	ذكور	إناث	الجملة
المدارس التركية النظامية	١٣٢٧	١٧٥	١٥٠٢
المدارس النظامية الأخرى	٣٤٨	١٧٥	٥٢٣
مدارس اليهود والأرساليات	٣٤٣	٦٤٢	١٠٣٥
المدارس التى تنفق عليها الحكومات الأجنبية	١٢٤٠	٥١٤	١٧٥٤

ثانيا : المدارس الطائفية والأجنبية :

إلى جانب المدارس الرسمية الحكومية والوطنية التى سبقت الإشارة إليها كان يوجد فى البلاد العثمانية بوجه عام والولايات العربية بوجه خاص نوع آخر من المدارس يختلف اختلافاً كلياً فى تنظيمه وبرامجه عن المدارس الرسمية ، وكان يعرف هذا النوع من المدارس بالمدارس الطائفية والأجنبية ، وكانت السياسة الداخلية فى الدولة العثمانية تمنح الطوائف الدينية والمذهبية من غير المسلمين امتيازات خاصة فى كل ما يتعلق بالشئون الدينية والمذهبية ، « وقد اعتبرت الدولة العثمانية شئون التعليم من جملة الأمور المرتبطة بالأديان والمذاهب ، فخولت جميع الطوائف المسيحية والإسرائيلية حق تأسيس المدارس وإدارتها ، ولهذا السبب أخذت الطوائف المختلفة تؤسس معاهد تعليمية خاصة بها وتدير هذه المعاهد كما يروق لها »[٢] .

وكانت هذه المدارس الطائفية فى بادئ الأمر من نوع المدارس الدينية غير أنها تطورت بعد ذلك بسرعة وتحولت إلى معاهد تعليمية عصرية بكل معنى الكلمة ،

(١) نفس المرجع السابق ، ص ١٣ .
(٢) حوليات الثقافة العربية ، جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١١ .

« وكانت هذه المدارس تسير على مناهج خاصة بها تختلف باختلاف أديان الجماعات ومذاهبها ، ولا تمت بأى صلة إلى مناهج المدارس الحكومية واتجاهاتها »[1] .

« لقد أدت هذه السياسة العثمانية إلى نتائج غريبة بالنسبة للبلاد العربية ، فقد ترتب عليها نشاط كبير فى إنشاء المدارس الطائفية والأجنبية ، كما أدت إلى مفارقات ثقافية بين العرب المسلمين وإخوانهم العرب المسيحيين ، فقد انحصرت الفرص التعليمية المتاحة أمام العرب المسلمين فى الكتاتيب والمدارس القديمة أو المدارس الرسمية التى تعلم باللغة التركية ، فى حين أن إخوانهم المسيحيين أسسوا مدارس خاصة بهم وجعلوا اللغة العربية لغة التعلم بها ، ولهذا السبب انتشر التعليم العربى الحديث بين المسيحيين قبل المسلمين ، ولهذا السبب أيضاً كان معظم الكتاب والمؤلفين الذين ظهروا فى الولايات العربية فى العهد العثمانى مسيحيين بالرغم من قلة هؤلاء بالنسبة للمسلمين »[2] .

لقد لعبت المدارس الأجنبية فى العهد العثمانى دوراً خطيراً فى البلاد العربية حيث تأسست هذه المدارس فى بادئ الأمر على أيدى الإرساليات الدينية ، وكانت كل واحدة من هذه الإرساليات تعتمد على حماية دولة من الدول الأجنبية ، وتصبح واسطة لنشر لغة تلك الدولة بجانب تعليم العلوم المختلفة من جهة وتعليم اللغة العربية لاجتذاب العرب إليها من جهة أخرى.

وكانت فرنسا أنشط الدول الأجنبية فى هذا المضمار لأنها اعتبرت نفسسها حامية الكاثوليك ، وكانت الإرساليات الإنجليزية والأمريكية من أغنى الإرساليات وأنشطها ، كذلك كان هناك مدارس أنشأتها الإرساليات الألمانية والإيطالية والروسية.

وهكذا كانت المدارس الطائفية والأجنبية متفاوتة ومتنوعة فى اتجاهاتها وتوزيعها على الولايات العربية التى كانت تحت الحكم العثمانى.

لم تكن ليبيا استثناء فى ذلك ، فقد وجدت بها المدارس الطائفية والأجنبية التى

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ١١ .

(٢) وهيب سمعان ، د. محمد منير مرسى ، المدخل فى التربية المقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، ص ٤٧٤ .

أنشأتها الجماعات الدينية المسيحية الأوروبية من إيطاليين ويونانيين ومالطيين وبريطانيين ، كما كانت هناك أيضاً الجالية اليهودية التى أنشأت مدارس التلمود وكانت ملحقة بالمعابد ، وكانت الجالية الإيطالية أكبر الجاليات الأوروبية وأنشطها فى شئون التعليم وإنشاء المدارس.

جدول رقم (٩)

يوضح المدارس غير العربية فى عام ١٩٠٢م

فى مدينة

* طرابلس * (١)

م	المدارس النظامية	عدد الطلاب		جملة
		ذكور	إناث	
١	المدارس الإيطالية	٢٣١	٣١٠	٥٤١
٢	المدارس الإيطالية التجارية	٤٦	–	٤٦
٣	المدارس الفرنسية	٨٠	٧٠	١٥٠
٤	المدارس اليهودية	٦٥	٦٠	١٢٥

(١) رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٨٦.

١- المدارس الإيطالية :

« كانت الجالية الإيطالية فى ليبيا أكثر الجاليات الأوروبية عدداً وأسرع إلى الإهتمام بشئون تعليم أبنائها ، واعتمدت فى البداية على نشاط الإرساليات الدينية ، وعندما إزداد عدد الإيطاليين المهاجرين إلى ليبيا وزاد بالتالى اهتمام الحكومة الإيطالية بليبيا ازداد عدد المدارس الإيطالية وذلك حتى تستطيع مواجهة الزيادة فى عدد الإيطاليين المستقرين فى ليبيا وتشجيعاً لهم على الإستقرار »[١] .

« يؤرخ عادة لبداية التعليم الإيطالى فى ليبيا فى عام ١٨١٠م عندما استقر المبشرون الفرنسيسكان فى طرابلس وأنشأوا فى تلك السنة مدرسة إبتدائية صغيرة ضمت أطفالاً مسيحيين وقلة من الأطفال الليبيين »[٢] .

لقد اعتمد التعليم الإيطالى فى البداية على نشاط الإرساليات الدينية وكان التعليم يتم باللغة الإيطالية التى كان يستعملها معظم الأوروبيين المقيمين فى طرابلس.

« فى عام ١٨٤٦م أنشأت أخوات الراعى الصالح الكاثوليكات مدرسة كانت تضم بنات من الديانات الثلاث المسيحية واليهودية والإسلام.

وفى السنة ١٨٧٩م أنشأت أخوات مارولى مدرسة بطرابلس ، وفى سنة ١٨٨١م أنشأ الأباء الفرنسيسكان مدرسة للبنين بطرابلس »[٣] .

ومع أن معظم المدارس الإيطالية تركزت فى طرابلس إلا أنه كان يوجد مدارس إيطالية أيضاً فى غيرها من المدن كبنغازى والخمس ودرنه ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن التعليم فى ليبيا بدأ معتمداً على جهود الهيئات التبشيرية وكان المهاجرون الإيطاليون يقدمون المساعدات فى إنشاء المدارس لتعليم أبنائهم ، ولكن ما لبثت الحكومة الإيطالية ، نفسها أن دخلت طرفا فى إنشاء المدارس والإشراف عليها ، ولعل بداية تدخل الحكومة الإيطالية بصورة مباشرة كان سنة ١٨٨٣م عندما أبلغ القنصل الإيطالى فى طرابلس

---

(1) Steel. A. Greige., History of Education in Tripolitania, 1948, P. 11.

(2) Ibid, P. 11

(3) Second annual report of the United Nations Commissioner in Libya, General Assembly, Official records, sixth Session, Supplement No. 17, 1949, P. 28.

مواطنيه من المهاجرين أن وزارة الخارجية الإيطالية ستقوم برعاية المدارس الإيطالية الموجودة بمدينة طرابلس.

« هذا وقد تميز عام ١٨٨٨م بنشاط واضح للحكومة الإيطالية فى إنشاء المدارس إذ أنشأت فى ذلك العام فى طرابلس مدرسة روضة أطفال ومدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية فنية صناعية وتجارية ، وقد قفز عدد التلاميذ بكل المدارس الإيطالية من ١٦ تلميذاً عام ١٨٨٨م إلى ٥٥١ تلميذاً فى عام ١٨٨٩ »[١] .

« لم تقف جهود الطليان فى سبيل تعليم أبنائهم وأبناء الجاليات الأوروبية الأخرى عند هذا الحد بل حاولت إجتذاب الليبيين العرب المسلمين إلى هذه المدارس الإيطالية ، فافتتحت المدارس التى تتضمن مناهجها تعلم اللغة العربية واللغة الفرنسية إلى جانب اللغة الإيطالية وذلك فى عام ١٩٥٩م حيث بلغ عدد الطلاب العرب المقيدين بالصف الأول ٤٥ تلميذاً ، وقد استاءت الحكومة التركية لهذا المشروع الطموح وأخذت تبذل كل ما تستطيع لكى تثنى العرب الليبيين عن الإلتحاق بهذه المدارس »[٢] .

كانت المدارس التى تشرف عليها الحكومة الإيطالية تسير على منهج المدارس القائمة فى إيطاليا آنذاك من حيث مناهجها وبرامجها يضاف إليها اللغة الفرنسية التى كانت تعتبر لغة ثانية بعد الإيطالية ، واللغة العربية باعتبارها لغة أهل البلاد.

وقد جاء تطور التعليم الإيطالى فى ليبيا خلال الحكم العثمانى متمشياً مع التزايد النسبى فى أعداد الوافدين المهاجرين من الإيطاليين وهو تزايد كانت تباركه الحكومة الإيطالية وتشجعه ، ومما يدل على ذلك « أنه فى عام ١٩٥١م وهى السنة السابقة للإحتلال الإيطالى لليبيا كان عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس الإيطالية فى ليبيا ٨٤٠ تلميذاً كانوا يكلفون الحكومة الإيطالية ٤٥ ألف ليرة إيطالية سنوياً ، وفى عام ١٩١١م بلغت جملة عدد التلاميذ بالمدارس الإيطالية الحكومية والتبشرية غير الحكومية ٢٥٨٤ تلميذاً منهم ١٢٨١ تلميذه »[٣] .

---

(1) Ibid, P. 81.

(٢) د. رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص ١١٧.

(3) OP, cit., P. 14

جدول رقم (١٠)

يوضح تطور التعليم الإيطالى فى ليبيا أثناء الحكم العثمانى[1]

السنة	المدارس الثانوية الصناعية والتجارية			مدارس البنات الإبتدائية	المدارس الإبتدائية للبنين		مدارس الأطفال	مجموع التلاميذ
	إيطاليون	آخرون	الجملة		صباحى	مسائى		
١٨٧٠	–	–	–	–	٦٠	–	–	٦٠
١٨٨٣	–	–	–	–	٩٠	–	–	٩٠
١٨٨٨	١٠	٦	١٦	–	–	–	–	١٦
١٨٩٠	١٢	٨	٢٠	؟	٢٨٤	١١٣	١٢٦	٥٤٣
١٨٩١	١٤	١٢	٢٦	؟	؟	؟	٢٢٨	٢٥٣
١٨٩٢	١٥	٢٠	٣٥	؟	؟	؟	١١٧	٢٥٤
١٨٩٣	٢٤	١٨	٤٢	١٥٠	١٧٨	١٥٧	١٢١	١٥٢
١٨٩٤	٢٥	٢٥	٥٠	٢١٠	١٥٢	؟	١٦٥	٦٤٨
١٨٩٥	١٩	٣١	٥٠	٢٢٤	١٥٢	؟	١٨١	٥٧٧
١٨٩٧	٢٣	٢٩	٥٢	٣٣٦	١٦٠	؟	١٧٧	٦٠٧
١٨٩٨	١٩	٣١	٥١	٢٨٤	١٥٤	١٨٥	٢٠٧	٦٢٥
١٨٩٩	١٦	٢٢	٣٨	٢٨٧	؟	؟	٢٠٧	٨٨٠
١٩٠٠	١٦	٢٥	٤١	٣٢٢	١٦٠	١٣٩	٢٠٨	٥٣٢
١٩٠١	١٧	٢٧	٤٤	٣٠٢	١٩٨	١٦٦	٢٦٤	٨٧٠
١٩٠٢	١٤	٣٢	٤٦	٣١٠	٢٤٧	٥٧	٢٠٨	٩٧٩
١٩٠٣	١٦	٢٧	٤٣	٢٨٠	٣٢٦	٨٨	٢٥٨	٨٦٨
١٩٠٤	٢٠	٣٢	٥٢	٣٠١	٣٦٤	١٤٨	٢٣٥	٩٩٥
١٩٠٥	١٤	٣٤	٤٨	٢٨٩	٣٣٨	١٤٨	٢٦٨	١١٠
١٩٠٦	١٥	٣٢	٤٧	٣٠٦	٣٩٤	١٩٨	٢٥٨	١٠٩١
١٩٠٧	١٩	٣٦	٥٥	٣٤٠	٣٨٥	١٢٥	٢١٣	١١١٨
١٩٠٨	٢٣	٣٢	٥٥	٣٤٠	٥٣٣	٢٤١	٢٣٤	١٤٢٨
١٩٠٩	٢٥	٢٦	٣١	٣٤٨	٤٦٣	٣٣٤	٢٥٢	١٤٦٩
١٩١٠	٢٣	٤٠	٦٣	٣٤٨	٤٣٣	٢٠٨	٢٧٥	١٣٢٧

(1) Ibid, P. 89.

«من خلال إطلاعنا على الجدول السابق (تطور التعليم الإيطالى فى ليبيا أثناء الحكم العثمانى) يتضح لنا وجود سلم تعليمى بمختلف مراحله من رياض الأطفال إلى التعليم الإبتدائى ثم التعليم الثانوى ، وهذا يفسر أن الجاليات الإيطالية والأوروبية وقليلاً من الضباط الأتراك كانوا يوفرون لأبنائهم جميع مراحل التعليم فى الأماكن التى يوجدون فيها ليتمكنوا من الأشراف على أبنائهم وتوجيههم ، ونلاحظ كذلك وجود مدارس للبنين والبنات فى التعليم الإبتدائى وهذا يفسر رغبة الإيطاليين فى توفير فرص التعليم لأبنائهم من الجنسين ، وكذلك وجود مدرسة ثانوية فنية (صناعية وتجارية) فى السلم التعليمى الإيطالى دليل على اهتمام الإيطاليين بالنواحى الفنية والمالية من أجل بسط نفوذهم وسيطرتهم على البلاد التى يطمعون فى استعمارها ، وقد فتحت المدرسة الثانوية والمدرسة الفنية أبوابها لغير الإيطاليين الذين أشير إليهم فى الجدول (بآخرين) وكان أغلبهم من اليهود والمالطيين ، وقلة من أبناء الضباط الأتراك وبعض الليبيين الذين تأثروا بالنظم التعليمية الإيطالية. وبفحص الجدول السابق يتبين لنا أيضاً مدى تطور التعليم الإيطالى فى ليبيا خلال الحكم العثمانى لكى يساير الزيادة المطردة فى عدد المهاجرين الإيطاليين إلى ليبيا ، والذين تشجعهم الحكومة الإيطالية من أجل تحقيق أهدافها الإستعمارية فى البلاد ، وتدل السنوات الأخيرة فى الجدول على تزايد عدد التلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة زيادة واضحة»[1] .

(١) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

جدول رقم (١١)

يوضح عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس الإيطالية عام ١٩١١م
وهو العام الذى احتلت فيه إيطاليا الأراضى الليبية

المدرسة	التلاميذ		المجموع	معلمون
	بنين	بنات		
في طرابلس :				
المدرسة الفنية.	٦٣	–	٦٣	١٠
المدرسة الإبتدائية للبنين	١٢٧	–	١٢٧	١٣
المدرسة الإبتدائية للبنات	–	٣٤٨	٣٤٨	١٢
مدرسة مسائية للكبار	–	–	١٤٨	؟
ملجأ للأيتام	١١	١١	٢٢	–
مدرسة إبتدائية تابعة للبعثة التبشيرية الكاثوليكية للبنين	١٦٦	–	١٦٦	–
مدرسة اخوان القديس يوسف	–	٣٥٣	٣٥٣	–
في الخمس : المدرسة الإبتدائية للبنين	٦٠	–	٦٠	٥
مدرسة للبنات تابعة للمجلس الإيطالى الوطنى التبشيرى.	–	٧٥	٧٥	٢
مدرسة لتعليم الأميين بنغازى	٩٢	–	٩٢	١٠
المدرسة الإبتدائية للبنين	١٦٠	–	١٦٠	
المدرسة الإبتدائية للنبات	–	١٦٦	١٦٦	
مدرسة بنات الكاثوليك	١٤٠	–	١٤٠	
مدرسة كاثوليكية للبنات	–	١٣١	١٣١	–
درنـــه :				
مدرسة كاثوليكية ابتدائية	٤٧	٤٧	٤٤	–
المدرسة الكاثوليكية للبنات	–	٥٠	٥٠	–
المجموع	٨٦٦	١١٧٦	٢١٩٥	٥٢

«وباستعراض بيانات هذا الجدول نلاحظ أنه شمل المدارس التى تشرف عليها الحكومة الإيطالية كما شمل أيضاً مدارس الإرساليات التبشيرية ، كذلك نلاحظ أن عدد التلميذات يفوق عدد التلاميذ وهذا يدل على الإهتمام بتعليم البنت.

كذلك نلاحظ عدم وجود تناسب بين عدد التلاميذ وعدد المعلمين ، حيث نجد أن عدد المعلمين أقل مما ينبغى بالنسبة لأعداد التلاميذ ، وهذا راجع لعدم تسجيل أعداد المعلمين بمدارس الإرساليات الكاثوليكية بالإحصائيات ، ويعود السبب فى ذلك إلى أن الرهبان والراهبات هم الذين كانوا يتولون عملية التعليم فى هذا النوع من المدارس.

ومن هذا الجدول يتضح أن مدارس الإرساليات كانت تستوعب أعداداً من البنات أكثر من البنين ، لأن هذه المدارس تنشئ أقساماً لتدريب البنات على اكتساب مهنة أو حرفة ، ووجود مدارس خاصة بتعليم الكبار (كما يشير الجدول) لا يدل على رغبة الإيطاليين حقيقة فى تعليم الأميين الليبيين بقدر ما يهدف إلى كسب مودة الليبيين والتأثير فيهم»[1] .

وقد إتضحت نوايا الحكومة الإيطالية بازدياد هجرة الإيطاليين إلى ليبيا وتدخل الحكومة الإيطالية ذاتها فى شئون ليبيا الداخلية حرصا منها على أن تفوز بمستعمرة وسط المكاسب التى حصلت عليها كل من إنجلترا وفرنسا فى المشرق والمغرب العربى.

٢- المدارس الفرنسية :

تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الثانية بعد إيطاليا التى فتحت لها مدارس بليبيا ، وكان عدد المدارس الفرنسية قليلاً إذ لا يزيد عن مدرستين إحداهما للبنين والأخرى للبنات ، وكانت كل من المدرستين تحت إشراف الهيئة الكاثوليكية «وكانت تدرس فى هذه المدارس اللغات الفرنسية والإيطالية والإنجليزية بالإضافة إلى المنطق ، الجغرافيا ، التاريخ والحساب وتدرس علاوة على ذلك فى مدرسة البنات الأشغال اليدوية والموسيقى»[2] .

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٩٥ .

(٢) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس (المعارف).

٣- مدارس الطائفة اليهودية :

عاشت فى ليبيا فى العصر العثمانى أقلية يهودية تركزت فى طرابلس وكانت تتمتع بامتيازات خاصة فى مجال التعليم وغيره من المجالات الأخرى كبقية الطوائف الأخرى.

وقد أنشأت هذه الطائفة عدداً من المدارس الخاصة بها اعتماداً على نفسها أو بمساعدة من الإتحاد الإسرائيلى العالمى الذى كان مقره باريس ، وتم إنشاء أول مدرسة حديثة فى طرابلس سنة ١٨٠٤م وكانت تدرس اللغات العبرية والفرنسية والعربية ثم أضيفت إليها الإيطالية سنة ١٩١١م مع بداية الإحتلال الإيطالى ، وثم أنشأ المدرسة التجارية سنة ١٨٧٦م لتدريب الشباب اليهودى على الأعمال التجارية وهو ما يعكس العقلية اليهودية من اهتمامها بالتجارة وكسب المال ، وهناك مدارس التلمود التى كانت ملحقة بمعابد اليهود.

ثالثا : التعليم الفنى والمهنى :

لا شك أن التعليم الفنى والمهنى المتمثل فى التعليم الصناعى والتعليم الزراعى ودور المعلمين ينهض بالبلاد ويدفعها إلى الرقى ويكسب المواطنين مهارات واسعة فى جميع مجالات الحياة.

وقد أنشأت هذه الأنواع من التعليم فى أواخر الحكم العثمانى ، غير أنها لم تلق اهتماماً من قبل الحكم العثمانى فى ليبيا.

١- التعليم الصناعى :

يتمثل هذا النوع من التعليم فى مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التى تم افتتاحها فى عام ١٨٩٨م فى طرابلس وتعرف أيضاً باسم المدرسة الحميدية نسبة إلى السلطان عبد الحميد.

وكان الهدف من أنشائها تعليم اليتامى والفقراء وتدريبهم على بعض الأعمال الحرفية اليدوية كالتجارة والنسيج والسجاد والطباعة والتجليد وسبك المعادن ، وكانت تضم البنين والبنات (كان قسم البنات مستقلاً عن قسم البنين).

، كانت مدة الدراسة بها ست سنوات ، وكان التلاميذ يقيمون إقامة داخلية بالمدرسة يقدم لهم فيها الطعام والكساء مجاناً إلى جانب تعليمهم حرفة من الحرف تفيدهم فى حياتهم.

- ،كان تمويل هذه المدرسة والإنفاق عليها يأتى من الأوقاف الخيرية التى يمنحها أهل الخير من الليبيين وكذلك من عائدات أملاك المدرسة وعائدات بلدية طرابلس»[1] .

* هذا وقد تضمنت شروط القبول بهذه المدرسة ما يلى :

- أن يكون عمر الصبى من إحدى عشرة سنة إلى خمس عشرة سنة عند الدخول.
- أن يكون يتيم الأبوين أو أحدهما.
- أن يكون واضحاً أن الغرض من هذه المدرسة ليس إطعام الصبية وكسوتهم ولكن تعليمهم صنعة تفيدهم.

٢- التعليم المهنى :

أنشئت فى أوائل القرن العشرين دار للمعلمين فى كل من طرابلس وبنغازى ، وكانتا تعتبران من أهم أعمال مدير المعارف الجديد الذى تم تعيينه من قبل نظارة المعارف باستانبول ، وكان ذلك عام ١٨٩٩م لكى يكون مسئولا عن التعليم فى الولاية ، وكانت مدة الدراسة بها سنتين وكان التعليم باللغة التركية.

- « ولم يكن من بين شروط القبول بدار المعلمين شرط الحصول على شهادات دراسية معينة سوى حفظ القرآن الكريم ، والقدرة على القراءة والكتابة والإلمام بالمسائل اللغوية والدينية »[2] .

وكان منهج الدراسة بها يشتمل على مواد الثقافة العامة من جغرافيا وتاريخ إلى جانب العقائد الدينية والرياضيات واللغة التركية والعربية والفارسية.

---

(١) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس (المعارف).

(٢) وزارة التربية والتعليم ، إدارة التخطيط والمتابعة ، مرجع سابق ، ص ٩.

، توقفت الدراسة بهذا المعهد عام ١٩١٠م بعد فترة قصيرة من إنشائه ، وافتتح بدلاً منه معهد عصرى لإعداد المعلمين ومدرسة فنية مختلطة لتعليم الوطنيين من الجنسين وكان التعليم فيهما باللغة التركية ،[١] .

رابعاً : الإشراف على التعليم :

لقد اتضح من خلال استعراضنا لمراحل التعليم فى ليبيا طوال الحكم العثمانى أن الشعب العربى الليبى كان يقدم الجهد والمال من أجل تشييد المدارس وإعدادها لتعليم أبناء الوطن ، ولعله قد اتضح أن دور الحكام العثمانيين هو الإشراف واختيار المعلمين ، وذلك من أجل أن تضمن السلطات العثمانية ولاء المواطنين وسيرهم فى الطريق الذى رسمته الحكومة العثمانية.

لقد كان الوالى يتولى عملية الإشراف على التعليم بنفسه حتى عام ١٨٩٩م حيث عين أول مدير للتعليم من قبل نظارة المعارف باستانبول ليكون مسئولاً عن التعليم فى ليبيا سمى مدير المعارف ، وذلك بهدف فتح مدارس نظامية تسير على النظام الحديث فى التعليم ، وقد تشكل مجلس لمعارف الولاية عام ١٩٥٩ على النحو التالى :

- الوالى (رئيساً) .
- مدير المعارف (وكيلاً) .
- أربعة من أعضاء مجلس الإدارة (أعضاء) .
- مدير المعلمين (عضوا)
- معلمان من المدارس الرشدية (أعضاء)
- معلمان من المدارس الإبتدائية (أعضاء)
- إثنان من المفتشين يختارهما مدير المعارف (أعضاء)[٢] .

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٢ .

(٢) دار المحفوظات التاريخية ، بطرابلس (المعارف) .

وتعتبر عضوية هذا المجلس فخرية وبدون أى مقابل فيما عدا الأعضاء الذين يحضرون من الأقاليم لحضور الإجتماعات فتدفع لهم مكافأة ، ويجتمع هذا المجلس مرتين فى السنة ويجتمع بناء على دعوة من الوالى الذى يحق له أن يضم إلى المجلس من يراه من المختصين لحضور الجلسات.

ولقد كان لكل متصرفية مجلس تعليم يتكون على النحو التالى :

- مدير المدرسة الإبتدائية (عضواً)
- باشكاتب المحكمة الشرعية (عضواً)
- مدير المال (عضواً)
- مفتى القضاء (عضواً)[1] .

،كان تعيين أول مدير مسئول عن التعليم فى ليبيا ، وتشكيل أول مجلس لمعارف الولاية عام ١٩٠٩م ، وكذلك تشكيل مجالس تعليمية لكل متصرفية من أجل الإشراف على التعليم ودفعه للأمام ، وبالرغم من أن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة بالنسبة للعهد العثمانى فى ليبيا فإنها تعتبر بداية لتأسيس الإدارة التعليمية فى ليبيا،[2] .

تأثر التعليم بالأوضاع السائدة فى العهد العثمانى :

لقد تأثر التعليم فى العهد العثمانى بالأوضاع السائدة تأثراً كبيراً ، وإذا أردنا أن نعرف مبلغ التأثير الذى أحدثه الحكم العثمانى فى التعليم فى ليبيا فما علينا إلا أن نحتكم إلى التاريخ لتوازن بين الأوضاع الثقافية والتعليمية فى ليبيا قبل مجئ العثمانيين عام ١٥٥١م وبين ما صارت إليه أمور التعليم فى العهد العثمانى.

فالتاريخ يحدثنا عن مدى اهتمام الولاة الإسلاميين منذ الفتح العربى بنشر التعليم والمعرفة عن طريق التوسع فى إنشاء المدارس والمساجد التى كانت تتخذ مراكز للثقافة والتعليم ، وكان الولاة يشجعون العلماء على اختلاف مذاهبهم وآرائهم ويوفر لهم فرص الدراسة والبحث والمناقشة ، وكان هذا باعثا على انتشار العلم. وكان انتشار الجوامع

---

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

دليلاً على اهتمام الولاة بأمور التعليم والحركة العلمية ، حيث كان الجامع فى حقيقة الأمر أكثر من مكان للصلاة والعبادة فقد كان بالإضافة إلى ذلك أكاديمية للدراسة والتحصيل ، كما أصبح مقراً للدراسات الدينية والحلقات الأدبية والعلمية الرفيعة المستوى.

وقد تتابع الولاة فى سياسة بناء المدارس ورعاية التعليم وإثراء الحياة الفكرية والفنية ، ولازالت آثارهم العربية الإسلامية من مدارس ومساجد شاهدة على ازدهار التعليم فى ذلك العهد.

ولكن العناية بالتعليم تلاشت تقريبا مع قدوم العثمانيين إلى ليبيا وعلى امتداد أربعة قرون فى تاريخ المجتمع الليبى ، عزلت أثنائها ليبيا والعالم العربى عن حركة التطور الهائلة التى عرفها العالم بوجه عام وأوروبا بوجه خاص نتيجة لثمار عصر النهضة وحركات الإصلاح الدينى والحركات الفكرية الجديدة ونتائج الكشوف الجغرافية والإنقلاب الصناعى إلى غير ذلك من عوامل التغير التى غيرت وجه الحياة ورسمت المعالم الجديدة للحضارة الغربية المعاصرة.

عانى المجتمع الليبى طويلاً من حكم الأتراك الذى بدأ منذ منتصف القرن السادس عشر ، فقد سيطر الأتراك على مقاليد الأمور فى البلاد. وقد أدى الحكم التركى إلى تأخر ليبيا فى شتى المجالات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

لقد كان العهد العثمانى من أسوأ العهود التى مرت بها ليبيا فى تاريخها الطويل. وقد أسهم فى هذا ما ساد العهد التركى من نهب لثروات الولاية وسوء إدارتها ، وكثرة الاضطرابات وعزلة ليبيا والعالم الاسلامى عن التيارات العلمية التكنولوجية والفكرية والسياسية ، علاوة على ما ساد البلاد من فقر وتدهور اقتصادى واجتماعى نتيجة إهمال الزراعة والرعى والتجارة.

وقد كانت هناك قوى متعددة تحكم البلاد وتتصارع فيما بينها للسيطرة على أحوال الولاية ونهب اقتصادها. وقد تمثلت هذه القوى فى الوالى العثمانى الذى كان يعين من قبل السلطان العثمانى ، ويعد هذا الوالى هو حاكم البلاد ويعاون الوالى فى السيطرة على

البلاد رؤساء العسكر ، وكان هؤلاء يحاولون من جانبهم أن تكون لهم سلطة وهيمنة وكانوا يسعون إلى توسيع نفوذهم وزيادة ثرواتهم. وكان هناك شيوخ القبائل وأعيان البلاد. وكان الصراع بين هذه القوى شيئاً واضحاً ، إلا أن الغلبة فى النهاية كانت لرؤساء العسكر وخاصة عندما ضعفت سيطرة الدولة العثمانية على البلاد مما أتاح لهم التدخل فى شئون الولاية وعزل الولاة والثورة ضدهم. وإذا ما أخذنا جوانب النظام الاقتصادى الليبى نجد أن الصورة مظلمة. ففى مجال الزراعة ، أدت الأساليب الاستبدادية للحكام واجبارهم على دفع الضرائب بالقوة إلى ترك الفلاحين لأراضيهم فتدهورت الزراعة بشكل كبير.

أما فى مجال الصناعة فإنها لم تكن تمثل جانباً هاماً فى الاقتصاد الليبى انذاك حيث أنها كانت صناعة تقليدية متأخرة لا تواكب عصرها.

ولم تنج التجارة من الإهمال ، إذ نتج عن عدم إستتباب الأمن فى البلاد وما كانت تفرضه السلطات على قوافل التجارة من ضرائب باهظة تحول الكثير من القوافل عن ليبيا . وقد ساعد على ذلك استيلاء بريطانيا على ساحل نيجيريا وغانا لتكون حلقة الصلة بين الأسواق الداخلية والسفن الأوروبية.

ومن الطبيعى أن ينتج عن هذه الأوضاع السياسية والاقتصادية وما صاحبها من إنتشار الفقر بين سواد الشعب وانتشار الجهل تدهور نظام التعليم وتخلف مؤسساته إدارة وتنظيماً ومناهج.

لقد تأثر التعليم والحياة الفكرية كلها بما اتسمت به حياة المجتمع الليبى فى العهد العثمانى من تدهور وانحطاط ، فقد قل العون المادى الذى كان صلب الحياة العلمية ، وقلة العناية بالعلوم العقلية بل اهملت إهمالاً يكاد يكون تاماً ، وضعف العناية باللغة العربية بعد أن صارت التركية هى اللغة الرسمية. ومع ذلك فقد استطاع التعليم الدينى بالأمكانيات الضئيلة التى توفرت له فى العهد العثمانى أن يقوم بدور خالد فى المحافظة على الثقافة الإسلامية.

وإذا كان البعض يؤكد أن التعليم الدينى لم يكن يهتم بإعداد الفرد للحياة الدنيا وتزويده بالمهارات اللازمة لكسب العيش بقدر ما كان يهتم بعلاقة الفرد بخالقه ، نقول

إذا كان البعض يؤكد هذا ، فإننا لا ينبغى أن نعمم هذا القول على الثقافة التى كانت قائمة فى العالم الاسلامى منذ قيام الدولة الاسلامية الموحدة ، فالحق أنها كانت تزخر بألوان العلوم الطبيعية والرياضية وغير ذلك من العلوم التى كانت ترفع من شأن الفرد والمجتمع.

ومع ذلك فقد أضمحل كل هذا فيما بعد ، وأصبحت معاهد التعليم لا تدرِّس إلا علوم اللغة والدين والفقه. أن التعليم أصيب بما أصيبت به سائر جوانب المجتمع الليبى فى العهد العثمانى من جمود وركود ، فتحجرت دراسة اللغة والاداب بعد أن كانت موضع دراسة مستفيضة ، وأصبحت دراسة الفقه والحديث جامدة تحفظ عن ظهر قلب ، وأخذت مظهراً شكلياً وأصبحت قائمة على الحفظ والاستظهار.

وإذا انتقلنا إلى طريقة التعليم القائمة فى معاهد التعليم وهى الكتاتيب والمساجد ، فسنجد أنها كانت مما يمكن أن نسميه (بالطريقة السلبية) حيث يقف المتعلم أمام ما يقرأ أو يسمع موقفاً سلبياً بحتاً لا فاعلية له الا إستقبال المعلومات واختزانها فى ذاكرته حتى يأتى الوقت المناسب لإ ستظهارها واستعادتها. ويرتبط بذلك أيضاً ، إعتماد هذه الطريقة الاعتماد الكلى على الجانب اللفظى ، وكان هذا منطقياً بالنسبة للعلوم والمواد التى كانت تدرس حيث كانت تقدم بطريقة غامضة مبهمة مما يصعب فهمها وإستيعابها. وهكذا نجد أن التعليم فى العهد العثمانى كان تعليماً دينياً تقليدياً ، ولم يعط التعليم الحديث أى أهتمام من جانب العثمانيين لفترة طويلة حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بل وعندما بدأوا يظهرون نوعاً من الاهتمام به استخدموه لخدمة أغراضهم العسكرية. فقد كان للهزائم المتتالية للدولة العثمانية أمام الدول الأوروبية رد فعل كبير على الاصلاحات التعليمية والأخذ بالتعليم الحديث. فقد كانت الرغبة فى بناء جيش حديث على غرار الجيوش الأوروبية الدافع الرئيسى وراء إنشاء المدارس الحديثة فى الدولة العثمانية ، ولذلك نجد أن المعاهد التعليمية التى أنشئت فى بدء اليقظة الفكرية والسياسية فى الدولة العثمانية كانت كلها من نوع المدارس العسكرية المقتبسة من النظام الفرنسى ، وكان الغرض الاساسى من إنشاء هذه المدارس تعليم الفنون العسكرية ، وكان دخول العلوم الحديثة كالتاريخ والجغرافيا والعلوم الرياضية والطبيعية ضرورة أستلزمها تعليم الفنون العسكرية فى المراحل التعليمية المختلفة.

وكانت هذه المراحل تتمثل فى المدارس الابتدائية ، وكان يدرس بها اللغة التركية والتاريخ إلى جانب اللغة العربية والدين الإسلامى والجغرافيا والرياضيات ، والمدارس الرشدية وهى مدارس متوسطة وكانت اللغة التركية هى لغة التعليم بها بالإضافة إلى نفس المواد التى تدرس فى المدارس الابتدائية مع التوسع فيها. وكان المعلمون فى هذه المدارس فى الغالب من الأتراك. والمدارس الإعدادية وهى تقوم مقام المدرسة الثانوية ويدرس بها الطبيعة والكيمياء والرياضيات والتاريخ والجغرافيا بالإضافة إلى الفنون العسكرية ، وأخيراً المدارس العسكرية الاختصاصية التى تقوم مقام المدارس العليا. وكانت المدارس العليا موجودة فى اسطنبول عاصمة الدولة وحدها ، وأما المدارس الإعدادية والرشدية فقد كانت موجودة فى الولايات تحت الإدارة العثمانية.

وهناك نقطة أخرى هامة تتعلق بالسياسية التعليمية للدولة العثمانية فى البلاد العربية هى أن السياسة الداخلية للدولة العثمانية منحت الطوائف الدينية من غير المسلمين امتيازات خاصة فى كل ما يتعلق بالشئون الدينية. وقد أعتبرت الدولة العثمانية شئون التعليم من الأمور المرتبطة بالأديان والمذاهب فخولت جميع الطوائف المسيحية حق تأسيس المدارس وإدارتها. وكانت هذه المدارس الطائفية فى بادئ الأمر من نوع المدارس الدينية حقيقة غير أنها تطورت بعد ذلك بسرعة وتحولت إلى معاهد تعليمية عصرية. وكانت هذه المدارس تسير على مناهج خاصة بها تختلف باختلاف أديان الجماعات ومذاهبها ولا تمت بأى صلة إلى مناهج المدارس الحكومية واتجاهاتها.

وقد أدت هذه السياسة العثمانية إلى نتائج غريبة بالنسبة للبلاد العربية ، فقد ترتب عليها نشاط كبير فى إنشاء المدارس الطائفية والأجنبية ، ولقد لعبت هذه المدارس دوراً تأثيرياً كبيراً حيث قامت هذه المدارس بنشر ثقافة ولغة الدول التى تنتمى إليها هذه المدارس. وقد استغلت ايطاليا هذه الفرصة فى التوسع فى انشاء المدارس الايطالية بليبيا لنشر اللغة والثقافة الايطالية تمهيد الاحتلالها فيما بعد.

وهكذا نجد أن التعليم فى البلاد قد أضمحل فى العهد العثمانى ، وبلغ الجمود الثقافى والفكرى منتهاه وساعد على ذلك تعصب العثمانين وتزمتهم وتجاهلهم الكامل لمطالب عامة الشعب بالإضافة إلى رغبتهم المحمومة فى جمع الأموال وإستنزاف ثروات

الولاية. كما كانت الفوضى هى الطابع المميز لذلك العصر مما ساعد على إهمال شئون البلاد بوجه عام وشئون التعليم بوجه خاص مما أدى إلى إعاقة التقدم العلمى والثقافى فى ليبيا. بذلك أصبح التعليم عاجزاً عن مسايرة حركة التطور العالمية التى تمثلت فى أوروبا والدول الغربية أصدق تمثيل.

الخلاصة :

فى ختـام حديثنا عن التعليم فى العهد العثمانى يمكن أن نستخلص الملامح الرئيسية الآتية :

- على الرغم من أن السياسة التعليمية فى ليبيا كانت متأثرة باتجاهات الحاكمين فى اسطنبول وممثليهم فى ليبيا ، إلا أنها كانت تأخذ فى اعتبارها مقومات هذا المجتمع من دين ولغة وموروثات.

- لم يكن التعليم فى أهدافه ومحتواه ووسائله بعيداً كل البعد عن طبيعة المجتمع الليبى والعقلية الليبية ، ولم يكن خالياً تماماً من مسائل اجتماعية وتاريخية.

- أرتبط التعليم فى ذهن الليبيين فى تلك الفترة بالجندية ، فضلاً عن أن مدارسه ومجهوداته انحصرت فى المدن الكبرى وظلت القرى والريف محرومة تقريباً من هذا التعليم ، حيث كان سكانها يمثلون السواد الأعظم من الشعب.

- اشتملت مناهج الدراسة حتى فى المدارس الأجنبية على تدريس الدين الاسلامى للمسلمين وتدريس اللغة العربية بجانب اللغات الأخرى.

- اشترك ابناء الوطن فى الأجهزة والإدارات التى كانت تشرف على التعليم وتدير شئونه.

- تضمنت المناهج الدراسية فى المدارس الفنية على الصناعات البيئية بالإضافة إلى صناعات أخرى حديثة.

- ظهرت مؤسسات تعليمية كالأربطة والزوايا هدفت إلى النهوض بالمجتمع من خلال العودة إلى الدين الإسلامى.

- «لم يهتم العثمانيون بنشر التعليم ولا رسم سياسة عامة له. كما أن استغراق الرجل العادى فى مشاغل الحياة سعياً وراء رزقه لم يترك له من الوقت ما يسمح له ولا بنائه بالانتظام فى التعليم أو المطالبة به إذا افترضنا حاجة الدولة إلى تعليم نظامى ، وكانت هذه سياسة مقصودة أريد بها أن ينصرف عامة الناس لان يعدوا أنفسهم للحياة عن طريق الحياة ذاتها بالاشتغال بالحرف والمهن المختلفة عند الصغر ، قدورهم محدد لهم مقدماً وليس من حق أحدهم أن يشن عصا الطاعة أو أن يتطلع إلى ما هو مخصص للطبقات الحاكمة» [1] .

- لقد وجدت ثنائية فى التعليم فى ذلك العهد ، تعليم للسادة والحكام من الأتراك وأبناء الأعيان ، وتعليم أخر لعامة الشعب. وكان النوع الأول تغلب عليه الصفة الحربية العلمية والثانى تغلب عليه الصفة النظرية الدينية.

- كان التعليم يعمل على المحافظة على الأوضاع القائمة لأن المجتمع لم يكن يشعر بحاجته إلى الحركة والتطور أو يعرف مقدار التخلف الذى يعيش فيه.

- غلب الطابع الدينى على التعليم بل كاد التعليم أن يقتصر على علوم الدين فقط لأن الدين كان هو السمة الغالبة على حياة المجتمع.

١- محمد أنيس ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .